مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـــراكـة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

# مجلة
# الرابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العـدد (3) أبـريل 2022م

عـدن - اليمـن
facebook.com/107194314898407
Economista.967@gmail.com

## هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

## أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

## مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

## إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

# محتويات العدد:


- من نحـن .....( 5 )
- أخبار الرابطـة .....( 9 )
- تقرير الورشة الخاصة بأسعار الصرف في اليمن
العوامل والمؤثرات والحلول. عماد اسماعيل.....( 11 )

- ملخص بنتائج الحلقة النقاشية الرابعة.....( 14 )
- تطورات أسعار صرف الريال اليمني خلال شهر مارس.....( 21 )
- تطورات اقتصادية:
- دور وزارة الصناعة والتجارة في الأمن الغذائي. محمد الحميدي.....( 26 )
- ملخص لـ20 مزاد لبيع عملة أجنبية عن طريق البنك
المركزي - محمد المفلحي.....( 28 )
- مؤشرات تأثير تغير المناخ في اليمن. د. بثينة السقاف.....( 31 )
- شركات الاعمال في عدن ما بين انهيار العملة
والاضطرابات الامنية. هدى عارف.....( 33 )
- تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع
الغذائية في محافظة عدن.....( 35 )

- مقالات اقتصادية:
- تداعيات القرصنة البحرية على الاقتصاد اليمني. صفية الشرمي.....( 39 )
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج خطر يهدد
الاقتصاد اليمني - اسراء السقاف.....( 42 )
- طريق الحرير واليمن الفرصة الضائعة. جلاء الجوهري.....( 45 )
- الجدوى من الطاقة الشمسية في التوليد لتخفيف العجز
في محطات توليد الكهرباء التقليدية. في عدن وقاص محمد نعمان..( 47 )
- تجارب تنموية:
- البرازيل - تجربة لابد من الاستفادة منها. د. سامي محمد.....( 49 )
- إلى من يهمه الأمر.....( 53 )

# الافتتاحية

بسم الله، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه و التابعين، وبعد ...

يسر هيئة تحرير مجلة الرابطة الاقتصادية أن تضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين والمنشغلين بالشأن الاقتصادي العدد الثالث من مجلتها، الذي يتضمن باقة متنوعة من المواضيع والمقالات الاقتصادية التي تعالج بالعرض والتحليل إشكاليات آنية ومهمة في مجمل حياة المجتمع، والتي تتسم بالتعدد والجدية وغناء مضامينها.

في ظل توجه الرابطة وتنفيذًا لأهدافها تم عقد ورشة عمل في ٢٦ مارس، نوقشت فيها بجدية واحدة من أهم قضايا الساعة والتي تؤثر بشكل عاصف على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية... ، وهي مشكلة أسعار صرف الريال الوطني مقابل العملات الأجنبية وعنونت الورشة كما يلي :

(أسعار الصرف في اليمن... العوامل والمؤثرات والحلول) حيث خلصت الورشة إلى عدد من التوصيات الهامة والتي تشكل خطة متكاملة لمعالجة هذه القضية الاقتصادية الحساسة والتي يأمل واضعوها أن تنال من الاهتمام والتنفيذ لحل واحدة من أهم آثار الحرب الخطيرة.

وفيما يتصل بعدد المجلة فلا يفوتنا أن نذكر إن هذا الإنجاز ما كان ليرى النور لولا إسهامات الباحثين والباحثات من الشباب الواعد ودعم رجال المال والأعمال، وكذا حرص القائمين على المجلة وعملهم الدؤوب على إنجاز العدد ووضعه بين أيادي القراء الكرام.

نسأل الله تعالى أن ييسر لنا الاستمرار في عملنا هذا وأن ينال الإعجاب ويلامس الهموم ويساعد في حل المشكلات.

والله الموفق وبه نستعين.

* رئيس التحرير

# من نحن؟

## أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

## ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

## ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

## رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية و دولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

AL-SADI ATG GROUP

# مجموعة السعدي التجارية
# AL-SADI TRADING GROUP

## مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق

# اكتشف كل مميزات
# تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

@ alquteibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

# أخبار الرابطة

■ صالح القملي

نظمت الهيئة الإشرافية لمؤسسة الرابطة الاقتصادية العديد من الفعاليات والأنشطة الاقتصادية خلال شهر مارس ، وذلك تماشياً مع الهدف الرئيس التي تسعى إليه الرابطة من خلال الشراكة المجتمعية لمعافاة الاقتصاد الوطني، وكان من أبرز الأنشطة التي قامت بها مؤسسة الرابطة الاقتصادية خلال شهر مارس إقامة ورشة ضمن مشروع (YPSC) في مقر وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر فرع عدن، والتي تم فيها مناقشة إقامة مؤتمر علمي شامل يضم القطاعين الخاص والعام من أجل وضع الحلول المناسبة لمعالجة التشوهات الحاصلة في الاقتصاد المحلي، وقد تم مناقشة عنوان المؤتمر والأهداف التي يمكن تحقيقها من خلاله، وكانت الورشة بحضور الهيئة الاشرافية لمؤسسة الرابطة الاقتصادية ممثلة بالدكتور حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية، وكل من أعضاء المؤسسة الأستاذ صالح الجفري، والدكتور سامي محمد قاسم، والدكتورة بثينة السقاف، كما حضر ممثلين عن رجال المال والاعمال منهم الأخ لؤي أحمد محمد حسن من مجموعة هال سعيد أنعم، والأخ محمد صالح من مجموعة النقيب، بالإضافة إلى ناب الغرفة التجارية والصناعية عدن الأستاذ إقبال، وبمشارة الدكتور أحمد بشير عبر منصة الزووم. ومن ضمن الأنشطة التي قامت بها مؤسسة الرابطة الاقتصادية وبالشراكة مع بنك التسليف والتعاون الزراعي (كاك بنك) إقامة ورشة عمل حول "أسعار الصرف في اليمن العوامل والمؤثرات والحلول" والتي أقيمت صباح يوم السبت بتاريخ 26-3-2022م، وبحضور عدد كبير من رجال الاعمال وممثلي القطاع الخاص وعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية، وقد توجت الورشة بجملة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة استمرار انهيار قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

## صور أخبار الرابطة

تقرير الورشة

## برعاية بنك التسليف التعاوني والزراعي

# الرابطة الاقتصادية تقيم الورشة النقاشية الخاصة بأسعار الصرف في اليمن.. العوامل والمؤثرات والحلول

تقرير / عماد إسماعيل عبدالسلام – باحث مصرفي

برعاية كريمة من بنك التسليف التعاوني والزراعي، أقامت مؤسسة الرابطة الاقتصادية الحلقة النقاشية الخاصة بأسعار الصرف في اليمن .... العوامل و والمؤثرات والحلول، والتي كرست لدراسة ومناقشة الأوضاع الراهنة للعملة المحلية والانهيارات الكبيرة التي يتعرض لها الريال اليمني في مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والتي أدت إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع الأساسية وهوت بأغلب السكان إلى الفقر المدقع وأثقلت على كاهلهم، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء التي يعاني منها المواطن منذ عقود، ودفعته إلى حافة المجاعة في ظل الارتفاع المتسارع في أسعار قوته اليومي.

وقد حضر الورشة التي أقيمت في يوم السبت السادس والعشرون من مارس من العام الجاري عدد من الاكاديميين والمسؤولين ورجال الأعمال والمنشغلين بالشأن الاقتصادي ومتخصصين في المجال المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد افتتحت الورشة بكلمة من الدكتور/ حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية والأستاذ المشارك في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رحب من خلال بالحضور الكريم، واستعرض أهمية إقامة مثل هذه الحلقات لمناقشة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، وإيجاد الحلول التي يمكن بها معالجة هذه المشاكل، وتقديمها لجهات الاختصاص لغرض اتخاذ القرار المناسب، بما يحقق الأهداف المنشودة.

عقب ذلك قدمت كلمة من قبل راعي الورشة بنك التسليف التعاوني والزراعي ألقاها الأستاذ / حاشد الهمداني رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، أشار فيها إلى الأهمية التي تكتسبها ورشة العمل في هذا الظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب المشتعلة منذ العام 2015م، وهو ما حتم التعاون لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال المعالجة الحاسمة للحفاظ على قيمة العملة المحلية.

وخلال الورشة تم استعراض عدد من الأوراق البحثية والمتعلقة بمشكلة صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وقد قدمت الورقة الأولى من قبل الدكتورة / نهال علي عكبور، الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس فريق رصد أسعار العملات في الرابطة الاقتصادية والتي حملت عنوان التطور التاريخي لسعر صرف الريال اليمني والعوامل المؤثرة عليه والأفاق المستقبلية، حيث تناولت الورقة التطورات والمراحل التي مر بها الريال اليمني في أسواق الصرف، وما صاحب ذلك من تغيرات، واهم العوامل التي أثرت في هذه التغيرات، وقد خرجت الورقة بعدد من التوصيات والحلول التي يمكن من خلال معالجة التدهور في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

الورقة الثانية كانت بعنوان دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار النسبي لسعر الصرف، والتي قدمها الدكتور/ يوسف سعيد احمد الخبير الاقتصادي والأستاذ المشارك في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تطرق فيها إلى أهمية السياسات المالية والنقدية ودورها الهام في معالجة الانهيارات في أسعار الصرف، باعتبارها من اهم العوامل المؤثرة في استقرار وثبات أسعار الصرف، كما أشار فيها إلى الإفراط في طباعة الريال اليمني وما صاحب ذلك من انفلات للسياسة النقدية في البلاد، وخلصت الورقة إلى عدد من التوصيات والحلول أهمها ضرورة تحسين السياسات النقدية والمالية في البلاد، وتفعيل الدور السيادي للريال اليمني.

الدكتورة / رجوان عبدالوهاب محمد المدير العام المساعد لأمانة السر في البنك المركزي اليمني عدن، قدمت ورقة بحثية ثالثة بعنوان دور البنك المركزي اليمني في معالجة عدم استقرار أسعار الصرف، حيث ناقشت الورقة في محاورها موضوع سعر الصرف وأنواعه وكذا أنظمته المعمول بها دوليا، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، و تطرقت لسعر الصرف في اليمن بشكل خاص قبل وبعد الحرب واهم الأسباب التي ساهمت في تدهوره في الفترة الأخيرة، وناقشت الورقة قرار نقل البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن، واستلامه للوديعة السعودية ودور هذه الوديعة في دعم العملة الوطنية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المزادات في دعم استقرار الريال اليمني، ووصلت الورقة لعدد من النتائج كان أبرزها الحث على تعزيز موارد البلاد من

النقد الأجنبي عن طريق إعادة انتتاج وتصدير النفط والغاز وتوريد قيمة المبيعات إلى حسابات البنك المركزي دون إبطاء، كما أوصت الورقة باعتماد سياسة سعر الصرف المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.

الوراقة الرابعة قدمتها الدكتورة / بثينة عبدالله السقاف الباحثة الاقتصادية والأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت بعنوان آثار انهيار سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية على المجتمع، حيث تناولت بواقعية الأثار التي أحدثها الانهيارات التي تعرض لها الريال اليمني على حياة المواطن ومستوى دخلة ومعيشته وقوته اليومي، من واقع الأسعار السوقية للسلع الأساسية والضرورية للأفراد والأسر، وكذا الارتفاع الجنوني في الأسعار، و ارتفاع نسبة التضخم بشكل غير مسبوق، وتأكل قيمة المرتبات والأجور الذي يتحصل عليها أفراد المجتمع وحجم التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المواطن والمجتمع في ظل الحرب الدائر رحاها، والتي ستؤدي إلى الانزلاق في مجاعة لابد منها.

وقد تم فتح باب النقاش حول موضوع الورشة، وكان أول المتحدثين الدكتور / جعفر حسين منيعم الأستاذ المشارك في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والذي أوضح في مداخلته ان الاستقرار الاقتصادي لن يتحقق إلا اذا كان هناك استقرار سياسي موجود فعلا على الساحة، وشدد إلى ضرورة التعاون بين الحكومة والبنك المركزي في تطبيق السياسات المالية والنقدية، مع إعادة الثقة للريال اليمني من خلال استلام المرتبات بالعملة المحلية وإجراء المعاملات والتعاقدات بالريال اليمني، وبين ان اثر المزادات على أسعار الصرف والتي يجريها البنك المركزي في بيع العملات الأجنبية سيظهر ولكن على المدى الطويل .

الأستاذ / صالح الجفري الخبير الاقتصادي، أشار في مداخلته ان الأزمة السياسية عكست نفسها وادت إلى إيجاد العديد من الأزمات الأخرى، وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية، وان التدهور في أسعار الصرف ماهي إلا احدى هذه الأزمات والتي أفرزتها الأزمة السياسية، ودعا إلى ضرورة حضر استيراد السيارات المستعملة والدراجات النارية والمفرقعات والألعاب النارية لما تهدره من عملة صعبة يؤدي الطلب عليها إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، كما دعا إلى عدم الاعتماد على الوديعة السعودية في تحقيق الاستقرار لاسعار الصرف.

الأستاذ / شكيب عليوة نائب المدير التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي،
أشار في مداخلته إلى ضرورة تحقيق سياسة مالية عادلة، وان اثر السياسة المالية للدولة لا يقل عن الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية، وشدد على ضرورة تحصيل الإيرادات الخاصة بالدولة من ضرائب وجمارك ومبيعات للنفط والغاز وكل ما يتعلق بموارد الدولة من العملات الجنبية والمحلية، وان إيداع هذه الموارد في حسابات الدولة في البنك المركزي اليمني سيساعد الأخير في أداء مهامه بكفاءة عالية، كما دعا إلى ضرورة التوقف عن إصدار وطباعة العملة المحلية دون غطاء نقدي أو سلعي، مع تطبيق نظام سعر الصرف المدار عوضا عن نظام سعر الصرف الحر .

المخضرم وكيل وزارة الصناعة والتجارة الأستاذ/ علي عاطف الشرفي،
أشاد بمستوى الحضور للورشة، وبين ان الحرب دخلت في عامها الثامن، وان اثر هذه الحرب كان على الحياة الاقتصادية كبيرا، وان أسعار الصرف احدى هذه الأثار، كما أشار إلى ان هناك ضعف كبير في الكادر الوظيفي للدولة والذي تنقصه الخبرة في الإدارة في ظل الأزمات، و بين ان هناك حرب اقتصادية في العالم اجمع، ساهمت في رفع الأسعار بشكل عام، فارتفاع مصاريف النقل والشحن وقيمة المواد الخام، كل هذا يعكس نقسه على الارتفاع في الأسعار للسلع الأساسية والخدمات، غير ان هذا لا يقابله أي تغيير في الأجور.

الأستاذ / صبحي باغفار المتحدث باسم جمعية الصرافين،
في مداخلته نفى تحمل الصرافين ما ألت إليه الأمور بخصوص الانهيار الحاصل في أسعار الصرف، وارجع ذلك إلى قوانين الطلب والعرض على العملة ، وتطرق إلى ان الصرافين تحملوا أعباء أعمال البنوك عقب إغلاق معظم البنوك أبوابها بعد العام 2015م، ودعا إلى إيصال رسالة إلى الخارج بضرورة مساعدة اليمن في محنته الاقتصادية، كما أشار إلى وجوب إيجاد استراتيجية شاملة للاقتصاد الوطني، معلقا على كون الوديعة لن تكون حلا جذريا للمشكلة.

الأستاذ / محمد عاطف المستشار في البنك المركزي اليمني،
أشاد في مداخلته بالأوراق المقدمة للورشة، داعيا إلى النظر فيما يقوم به البنك المركزي من إجراءات للحفاظ على استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، واصفا هذه الإجراءات بنصف الكاس الممتلئ.

الصحفي المهتم بالشأن الاقتصادي/ فضل علي مبارك،
أشار إلى ضرورة توريد المرتبات التي يتم استلامها بالعملات الأجنبية غير الريال اليمني إلى البنك المركزي، ليتم تسليمها لأصحابها بالعملة المحلية، محافظا بذلك على الدور السيادي للريال اليمني، مشيرا إلى ضرورة التحول إلى نظام سعر الصرف المدار حفاظا على العملة المحلية من التدهور والانهيار.

وفي ختام الورشة، تم صياغة البيان الختامي واستعراضه من قبل الأستاذ /عماد إسماعيل مقرر الورشة، والذي اشتمل على عدد من التوصيات والمخرجات كان أهمها ضرورة إيقاف الحرب الدائرة وإحلال السلام، والاهتمام بتحصيل موارد الدولة المختلفة وتوريدها إلى الحسابات الحكومية المختلفة لدى البنك المركزي، والتحول إلى نظام سعر الصرف الحر المدار، وإعادة الثقة في القطاع المصرفي، وتمكين البنوك التجارية من أداء دورها المناط بها، والاستعانة بذوي الخبرات والأكاديميين والمتخصصين في مجالات السياسات المالية والنقدية .

# أجود أنواع
# الأرز البسمتي

شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company

# شركة السراري للتجارة

02383350

777726264-777726449

(من أدبيات ونتاج الرابطة)

# ملخص بنتائج حلقة النقاش الرابعة حول "اليمن وزيادة الفقر في ظروف الحرب وأهمية السلام وإعادة الاعمار"

## مدينة عدن 10يونيو2021م

## المحور الأول: الوضع الإنساني ومؤشرات الفقر

### ■ أ) أسباب عامة:

1- إن تعثر وصول الإمدادات الغذائية وعدم كفايتها، بالإضافة إلى انعدام الرعاية الصحية الجيدة و تضرر البنية التحتية، أدى إلى مصرع قرابة ربع مليون يمني حتى 2019م.

2- أدى الصراع إلى نزوح قسري ليحتل اليمن المرتبة الرابعة عالمياً من حيث النزوح الداخلي.

3- لقد نزح ما يقارب (4) مليون شخص منهم (37%) من النساء والأطفال منذ من عام 2015م، يتواجدون في أكثر من (15) ألف مخيم عشوائي غير مخطط.

4- يتركز معظم النازحين في محافظة حجة (35%)، والحديدة (19%)، ومأرب (15%)، والجوف(7%)، وتعز(5%)، كما يوجد مظاهر نزوح في محافظات عدن وأبين ولحج وحضرموت ومحافظات أخرى لا يعرف عددها ونسبتها.

5- عدد المهاجرين واللاجئين فقط خلال2020-2017م حوالي (275) ألف منهم (137) ألف لاجئ من الصومال وأثيوبيا، وأن (72.81) ألف فقط يعيشون في عدن، بينما البقية يتوزعون على (13) محافظة بنسب متفاوتة، فقد ارتفعت قيمة ايجارات المساكن والمواد الغذائية وضغط على الخدمات الأساسية مما شكل ضغطاً إضافياً على متطلبات البقاء في هذه المدن، فقد زاد أعداد الفقراء فيها .

6- إذا استمر القتال حتى عام 2030، سيعيش (78%) من اليمنيين في فقر مدقع، وسيعاني (95%) من سوء التغذية، و(84%) من الأطفال سيعانون من التقزُّم.

7- نقص التمويل اللازم لمساعدة اليمن، إذ لا تزال الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث حصلت خطة الاستجابة الإنسانية عام 2020 على(1.9) مليار دولار من أصل الاحتياجات اللازمة والمقدرة بمبلغ (3.4) مليار دولار أمريكي.

### ■ ب) محددات الفقر

تحدد من خلال: 1) الدخل 2) التعليم؛ 3) الصحة؛ 4) سوق العمل؛ 5) الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي؛ 6) المشاركة والإدراج 7) التحويلات والضرائب؛ 8) الجودة المؤسسية؛ و9) برامج شبكات السلامة الاجتماعية.

### ■ ج) ملامح الفقر في اليمن

#### 1) فقر الدخل:

يقيس فقر الدخل مستوى انفاق الدخل أو استهلاكه الذي يعتبر بمثابة الحد الأدنى اللازم من قبل فرد أو أسرة لتجنب الفقر، وتقيم العتبة الحالية بـ(1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد) فنسبة ممن يعانون فقر الدخل في اليمن حوالي (53%) من عدد السكان، فتشير الإحصائيات في عام 2020م أن:

1- هناك (11) محافظة لا يستلم المعلمون فيها رواتبهم بانتظام، والذين يمثلون النسبة الأكبر من موظفي جهاز الدولة، مما يعني أنهم يعانون من ظروف معيشية صعبة، اذ تشير التقديرات أن:

- ما يقارب (171.6) ألف من المعلمون المتضررون من انقطاع رواتبهم، منهم (34.5) ألف من الإناث، بينما (137.1) ألف من المدرسين الذكور.

- انقطع هؤلاء المدرسين عن التعليم خاصة الإناث مما أثر على وصول الفتيات إلى المدارس.

- ترك الكثيرون من المدرسين قطاع التعليم بحثاً عن مصدر دخل مستقر، أو مكمل لرواتبهم التي تأكلت قيمتها الشرائية بسبب التضخم المفرط في الاقتصاد.

- جزء من المدرسين التحقوا في صفوف المقاتلين.

2- تأخر مرتبات بعض المؤسسات والإدارات الحكومية، بالإضافة إلى العسكريين لأشهر عدة، مما يفاقم من عدم احتواء دائرة الفقر.

#### 2) الجوع وانعدام الأمن الغذائي

هو واحد من مظاهر الفقر الأكثر شيوعاً في العالم النامي.

1- متوسط عدد أفراد الأسرة في اليمن تقريبا (7.1) فرد .

2- وفق مؤشرات احتياجات الأمن الغذائي لعام 2021م أن ما يقارب ( 16.2) مليون شخص السكان مهددون من انعدام الأمن الغذائي.

3- خط المجاعة في عام 2018م، إذ أكدت تقارير دولية للتصنيف المتكامل للأمن الغذائي أن ما يقارب من (239) ألف شخص يقعون في ظروف شبيهه بالمجاعة.

4- يحتاج حوالي (7.6) مليون شخص إلى خدمات علاج سوء التغذية الحاد، منهم (4.7) مليون شخص في حاجة ماسة.

5- انخفضت معدل السعرات الحرارية للشخص الواحد بنسبة (20%) في عام 2019م عن مستوياتها عام 2014م.

6- تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد في ست محافظات عتبة الطوارئ وهي: الحديدة، لحج، تعز، حجة، عدن، أبين، وأن حوالي (46%) من الذين يعانون من سوء التغذية الحاد يعيشون في (83) من

مديريات هذه المحافظات.

7- مخاطر سوء التغذية إذ هناك ما يقارب (2.25) مليون طفل ما دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية الحاد خلال العام 2021م.

8- أن مليون امرأة من النساء الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد.

9- يصل معدل الفقر في الريف إلى (59.2%)، يزيد بما يقارب ثلاثة أضعاف معدل الفقر في الحضر (23.9%).

10- ترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء إلى حوالي (72.0%) ، على مستوى الريف مقارنة مع(58.2%)، بين الأسر التي يترأسها

جدول يوضح حجم الضغط على توسع دائرة الفقر في بعض المحافظات لعام (2020م)

| الرقم | المحافظة | عدد سكان المحافظة حسب تعداد (2013م) (ألف) | النازحين داخلياً ( ألف) | من غير النازحين داخلياً ( ألف) | إجمالي عدد المهاجرين واللاجئين المحتاجين (شخص) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدن | 1087653 | 89992 | 119646 | 72810 |
| 2 | أبين | 658824 | 36035 | 582857 | 138700 |
| 3 | حضرموت | 1329085 | 24999 | 1526348 | 26460 |
| 4 | لحج | 926291 | 64841 | 1011455 | 23240 |
| 5 | شبوة | 651509 | 28302 | 648106 | 240 |
| 6 | الضالع | 602613 | 161978 | 656629 | 600 |
| 7 | أرخبيل سقطرى | *42842 | 158 | 68846 | - |
| 8 | المهرة | 470440 | 9144 | 166462 | 2068 |

المصدر: أوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن، صدر في فبراير 2021م.

* تقريبا، و الإشارة (-) لا تتوفر بيانات.

## 3) النمو الاقتصادي :

هو واحد من أهم المحددات المؤثرة للفقر ونوعية الحياة في أي بلد، إذ يؤثر على مستوى الرفاه، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو (50%) منذ اندلاع الصراع في 2015م.

## 4) صحة الفقراء:

صحة الفقراء عادة ما توقع الناس في فخ الفقر، بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون فيها، من مظاهرة الآتي:

1- الانفاق المنخفض على قطاعي الصحة والتعليم، أدى إلى نقص خطير في القدرات المؤسسية سواء من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة والبنية التحتية المادية في هذه القطاعات.

2- أدى التدهور الاقتصادي وسوء الخدمات الصحية والنظافة الصحية، ونقص إمدادات المياه والصرف الصحي إلى تفشي العديد من الأمراض والأوبئة منذ عام 2015م.

3- سجلت أكثر من (65) ألف إصابة بمرض حمى الضنك ، وبالإضافة إلى عودة بعض الأمراض كاشلل الأطفال إذ سجلت أول حالة في 2020م .

4- أثرت الحرب على مسارات التنمية في البلد، فقد تراجعت إلى 21 عاماً إلى الوراء، وإن(40 -60%) من سكان اليمن يتمتعون بوصول محدود أو لا يتمتعون بأي وصول إلى الخدمات الأساسية.

5- يضاف إلى النازحين داخلياً، السكان المهمشين والذين يمثلون نسبة (10 %) ما يقارب(3) مليون من سكان اليمن والذين يتركزن في عدن وتعز والحديدة ، ويعيشون في ظروف بائسة من انعدام المقومات الأساسية للحياة.

6- تقدر عدد السكان من يعانون من أي شكل من أشكال الاعاقة في اليمن قبل نشوب الصراع بحوالي (4.6) مليون شخص أي بنسبة (15%) من إجمالي عدد السكان، فالمتوقع أن العدد زاد نتيجة الإصابات بين صفوف المدنيين والمقاتلين، مما يعني أن حجم الإعالة قد زاد أضعافا وأن هذه الفئة من السكان غير قادرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي حالياً ومستقبلاً.

## 5) النظام السياسي الغير فعال وغياب الحوكمة:

لعب دوراً مهماً في زعزعة الاستقرار السياسي منذ نشوب الصراعات في اليمن الذي ازداد سوءاً، مع غياب الحكم الرشيد وعدم تسوية النزاعات و احلال السلام والأمن في البلد، أدت جميعها إلى زيادة من هم في خط الفقر من السكان.

## 6) الأمية:

هي أحد المحددات الرئيسية للفقر عادة، يمكن للناس الأقل تعليمياً أو بدون أي تعليم أن تجد فقط وظائف ذات أجر أقل (أو قليلة المهارة)، ومنه يظهر من خلال طول فترة الصراع:

1- أن عدم حصول السكان اليمن للتعليم ومواصلتهم الدراسية إلى الجامعة فهذا يعني عدم تمكنهم من الحصول على عمل لائق، فهو يزيد من احتمالية عدم خروجهم من دائرة الفقر وتحسين أوضاعهم المعيشية.

2- ناهيك عن تأثيره لاستمرار عملية التنمية وإعادة الاعمار وبناء الدولة واستدامة السلام والأمن في اليمن عند انتهاء الصراع.

3- إذ تشير التقارير المنظمات الدولية أن عدد الفتيان والفتيات من هم في سن الدراسة( 5-17 عاماً) ويقدر عددهم بـ(10.1) مليون ، منهم ما يتقرب ما( 8.1) مليون فتى وفتاة في حاجة ماسة للمساعدة من أجل حصولهم على التعليم، منهم (1.65) مليون طفل نازح، و(1.5) مليون طفل من ذوي الاعاقة.

4- تدمير ما يقارب من (2507) مدرسة و/ أو اتلافها أو استخدامها لأغراض غير تعليمية.

5- تعطيل المستمر للتعليم مع تجزئة أنظمة التعليم .

6- إغلاق المدارس بسبب (كوفيد19-) في مارس 2020م ، أثر على تعلم ما يقارب (5.8) مليون طالب، وكثير منهم احتمال كبير جداً لم يعود إلى الدراسة.

7- أن هناك (2.05) كليون فتى وفتاة في سن الدراسة خارج المدرسة.

8- التحاق الفتيان في صفوف المقاتلين وتركهم إكمال تعليمهم الجامعي.

9- زيادة نسبة الأمية بين السكان، وبالتالي اتساع دائرة الفقر خلال السنوات القادمة.

## 7) الموارد المالية المنخفضة للدولة:

الايرادات المحلية التي تعتبر أهم مصدر لتمويل التنمية ومحاربة الفقر، هي منخفضة جداً، فلقد أدى الصراع إلى:

1- تعطيل الأسواق والمؤسسات وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

2- ازدادت حالات عدم المساواة بشكلٍ حاد.

3- انخفض إجمالي الناتج المحلي للفرد من (3,577 دولاراً) إلى (1,950 دولارًا أمريكيًا)، وهو مستوى من الانخفاض لم يشهده اليمن منذ ما قبل عام 1960م.

4- يعد اليمن الآن ثاني أكبر بلد غير متكافئ في العالم من حيث توزيع الدخل، حيث تجاوز(100) بلد آخر في مستويات عدم المساواة في السنوات الخمس الماضية.

## 8) نقص المشاركة:

الفقر يتمخض عنه عدم قدرة ذوي الدخل المنخفض على المشاركة بنشاط في المجتمع.

## 9) تغير المناخ:

يشكل انعكاسات سلبية خطيرة خاصة بالنسبة لشرائح المجتمع الفقيرة والمحرومة، فقد أدت هطول الاطار والفيضانات خلال السنوات الماضية من جرف الأراضي الزراعية، وتدمير المنازل، وتضرر البنية التحتية المتضررة اصلاً جراء الحرب في المدن مثل عدن، وصنعاء، الحوطة، تريم، وغيرها.

---

# المحور الثاني: أسباب زيادة الفقر في اليمن

## ■ أولاً: أسباب هيكلية تتمثل في:

1- غياب دور الدولة المركزي في مكافحة الفقر نتيجة الحروب والصرعات الداخلية والانقسامات بين أجهزة الدولة.

2- سوء الإدارة للموارد المحلية، وتزايد نسبة الفساد في مرافق الدولة ونهب المال العام، وضعف الرقابة على القطاع الخاص.

3- استخدام موارد الدولة في التسليح العسكري، وزيادة النفقات العامة في المجالات العبثية التي لا تحدث أي تنمية؛ ونقص الانفاق العام على قطاع الصحة والتعليم.

4- التأخير في صرف مرتبات الجزء الأكبر من موظفين القطاع الحكومي، أهمهم من هم في السلك العسكري، والمعلمين.

5- تدهور قطاع الصحة، وعدم حصول الأفراد على الرعاية الصحية الكاملة، مع تزايد معدل انتشار الأمراض المزمنة والأوبئة.

6- ضعف قطاع التعليم في مختلف المراحل التعليمية، وتسرب الكثير من طلاب المراحل الأساسية؛ مما نتج عنه زيادة نسبة الجهل بين أوساط المجتمع.

7- عدم الاهتمام بقطاع الزراعة، وزيادة الزحف العمراني نحو المناطق الزراعية، مما أفقد الكثيرين لمصادر رزقهم وعيشهم.

## ■ ثانياً أسباب اقتصادية وهي:

1- عدم وجود خطط اقتصادية واضحة منذ اندلاع الصراع، تقوم الحكومة بتنفيذها بهدف القضاء على الفقر وآثاره.

2- تدني المرتبات والأجور لكافة العاملين في البلد للقطاع العام و الخاص، بسبب تآكل قيمة القوة الشرائية للعملة مع ارتفاع التضخم بشكله المفرط.

3- تجزأت البنك المركزي إلى إدارتين في صنعاء وعدن، حال دون توحيد السياسات النقدية تضمن استقراراً لأسعار صرف العملة التي انهارت قيمتها أمام العملات الأجنبية الأخرى، مما أوجد تحديات أمام القطاعات التجارية والإنسانية، حال دون مجابهتها تحديات المرحلة الحالية والمقبلة.

4- ارتفاع أسعار المواد الأساسية، بسبب عدم انتظام سلاسل الإمداد نتيجة الحرب.

5- توقف النشاط التنموي في البلد وغياب الاستثمارات الفعلية التي تساهم في الحد من الفقر وتوفر فرص العمل وتقود إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

6- عدم توجيه رأس المال المستثمر حالياً من القطاع الخاص أو المغترب نحو المشروعات التنموية كثيفة العمل، مما أدى إلى زيادة البطالة من الشباب خاصة

خريجي الجامعات.
7- انخفاض الدخول والموارد المالية الأخرى مع استمرار الحرب، أدى بالمواطن اليمني لسحب من مدخراته السابقة ممن يمتلكون مدخرات (مادية، أو مصوغات ذهبية، او عقارية)، مما يؤكد تناقص حجم المدخرات المحلية، وبالتالي يهدد الأمن المجتمعي للأجيال القادمة، واحتمال كبير اتساع دائرة الفقر للفترة المقبلة.

## ■ ثالثاً: أسباب أخرى تتمثل في:

1- استمرار الحرب والصراعات الداخلية التي تعاني منها اليمن منذ أكثر من ست سنوات، وما خلفته هذه الحرب من تدمير لبعض البنى التحتية.
2- فقدان كثير من الأسر لمن يعيلهم بسبب ارتفاع ضحايا الحرب والصراع القائم في اليمن، وتزايد الأسر التي تترأسها النساء مما يزيد من عبئ الإعالة.
3- زيادة معدلات النازحين من بعض مناطق الصراع واعتمادهم بشكل رئيسي على المساعدات التي تقدمها لهم بعض المنظمات.
4- القصور في توظيف المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة بما يحقق التنمية الاقتصادية ويخفف معدلات الفقر في اليمن.
5- عودة الكثير من المغتربين خارج اليمن إلى الداخل، مع عدم بعضهم على فرص العمل من أجل إعالة أسرهم.
6- ارتفاع أسعار ايجار المساكن أدى إلى:
- تسرب جزء كبير من دخول الأسر لتغطية ايجارات السكن، خاصة في المدن الرئيسية.
- سبب هذا الارتفاع تحمل الأسر أعباء مصروفات اضافية حاصة اصحاب الدخل المحدودة الدخل، مما يزيد من توسع دائرة الفقر.

# المحور الثالث :السلام وإعادة الاعمار أساس الحد من الفقر ومعافاة الاقتصاد

## ■ أولاً: أهمية احلال السلام الفوري في اليمن

بعد حوالي سبع سنوات من الحرب ، فإن حلول السلام أصبح ضرورة حياتية وانسانية واقتصادية للأسباب التالية :
1- تجنب مزيداً من المآسي الانسانية حيث تعد الأزمة الانسانية هي أسوأ أزمة انسانية في العالم.
2- تزايد نسبة الجوعى من للسكان واليمن يصنفون بالمجاعة، ويزدادون أكثر فأكثر مع استمرار الحرب.
3- تهشم النسيج الاجتماعي وضرورة الحفاظ على ما تبقى منه و ترميمه بكل الوسائل المتاحة.
4- الانهيار الاقتصادي و الوطني الناتج عن الحرب والنزاعات المرافقة لها في أكثر من مكان في اليمن.
5- وقف كثير من الانشطة الاقتصادية سواء في قطاع الدولة او القطاع الخاص مما قلل من فرص العمل وحرم اكثر من نصف الموظفين في الدولة من وظائفهم ودخلهم.
6- تراجع المؤشرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من النصف و تسببت الحرب بوقف تدفق اهم الموارد المالية للدولة.
7- زيادة عدد المتضررين وخاصة النازحين مما خلق ظروف انسانية غاية في الاحتياج.
8- انهيار العملة المحلية والذي أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية وخلف اوضاعاً صعبة للأسر وعدم الامكانية في توفير الغذاء اللازم.
9- تأثير الحرب المدمر على الخدمات الضرورية للسكان.

## ■ ثانياً : إعادة الإعمار دون ابطاء

### أ) مشاريع إعادة الإعمار في الماضي العبر و الدروس

شهدت البلاد خمس مشاريع لأعاده الإعمار وهي :
- مجلس إعادة إعمار ذمار و الذي تأسس عقب زلزال 1982م.
- صندوق إعادة إعمار صعدة والذي تأسس بعد حرب صعدة الثالثة عام 2002م.
- صندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت و المهرة و الذي تأسس بعد الفيضانات في عام 2009م.
- صندوق إعادة إعمار أبين و الذي تأسس عقب حرب أبين عام 2012م.
- المكتب التنفيذي الذي تأسس عقب نزاع ديسمبر عام 2013م بعد ثورة الشباب في عام 2011م.

### ب) العبر والدروس المستفادة من تجارب مشاريع إعادة الاعمار المشار اليها بعالية :

1- عملت تلك المشاريع في اطار من التبعية للسلطة المركزية وافتقرت إلى الاستقلالية في عملها.
2- حال شحة التمويل المالي وسوء الاستخدام دون تحقيق تلك المشاريع للأهداف والاغراض التي انشأت من أجلها.
3- ضعف التنسيق بين المشاركين في تلك المشاريع مما لم يساعد على تنفيذ المشاريع بدقة.
4- ضعف الشفافية وسيادة الفساد الواسع النطاق في أعمال تلك المشاريع.
5- سيادة روح المحسوبية في اختيار الموظفين واختيار المستهدفين.
6- تضخم ميزانيات تلك المشاريع نتيجة المبالغة في التوظيف و الصرف وغيرها.
7- تهميش دور السلطات المحلية في مناطق المشاريع وعدم الاشراك الفعال للمستفيدين في جهود إعادة الإعمار.

## ■ ثالثا: تجارب ناجحة في محاربة الفقر والتنمية المجتمعية في البلاد

تم تأسيس ثلاث مشاريع عامة شبه مستقله في البلاد وذلك في فترة 1996-1997م حققت نجاحات في مجال عملها ويمكن اعتبارها نماذج ناجحة يمكن الاستفادة من تجربتها لتنفيذ بعض العمليات

الانسانية واعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب وهي كالتالي:
أ) الصندوق الاجتماعي للتنمية.
ب) مشروع الاشغال العامة.
ت) صندوق الرعاية الاجتماعية.
ويمكن استعراض دروس النجاح المستفادة من تلك المشاريع كالتالي:
1- استطاعت بكفاءة تقديم الخدمات لبعض المناطق الريفية حيث اخفقت جهود الدولة المركزية.
2- استطاعت استيعاب بكفاءة وشفافية للموارد المالية للمانحين وزيادتها في الفترة اللاحقة بفضل الثقة والمصداقية والشفافية والنجاح التي حققته تلك المشاريع.
3- وصولها إلى أكثر المناطق النائية والمحرومة من مشاريع التنمية.
4- اعتمدت على قواعد خاصة في عملها وفي اختيار الموظفين وفي تحديد الاجور المعتمدة على الدفع مقابل الانجاز.
5- استطاعت تطوير آليات عمل مستحدثة وذلك بأشراك المستفيدين في المساهمة في التمويل والاشتراك في مراقبة تنفيذ المشاريع.
6- العمل وفق لوائح خاصة بها تتسم بالشفافية والكفاءة .
7- طبقت في عملها منهج اللامركزية والاستقلالية بمشاركة مجتمعية.

## ■ رابعاً: إعادة الاعمار والحد من الفقر

يمكن أن تساعد عملية إعادة الإعمار في الحد من الفقر من خلال :
أ) شروط نجاح إعادة الإعمار بعد الحرب:
1- سيادة الأمن والاستقرار في البلد.
2- اشراك النخب المجتمعية التي شاركت في الحرب في عملية سلام دائم ومعالجة المشكلات التي ساهمت في نشوب الحرب و تفاقمها.
3- تطبيق مبادئ الحوكمة عند تصميم وتخطيط و تنفيذ عملية إعادة الإعمار على اساس ترتيبات مؤسسية شاملة.
4- قيام شراكة فاعلة مع المجتمعات المحلية و الحد من المركزية في توزيع و تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار.
5- الشراكة الفاعلة بين مؤسسات الدولة من جهة و المجتمع الدولي و الاقليمي في عملية إعادة الإعمار.
6- ضرورة القيام بمسح شامل بالأضرار على مستوى البلد وتقدير الاحتياجات التمويلية والتخطيط السليم و الشفاف لإعادة الإعمار وذلك بالاستفادة من الخبرات الدولية.
7- أن تكون المناطق الاكثر تضرراً من الحرب هي محور إعادة الإعمار في بادئ الأمر على أن تشمل بقية البلاد لاحقاً.
8- الموائمة بين عمليات اعادة الإعمار وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.
9- مراعاة الموائمة بين حجم المساعدات و القدرة على استيعابها.
10- أن يكون لمؤسسات الدولة وخاصة هيئة الإعمار المأمول انشائها والأجهزة الأخرى المناط بها الدور الرئيسي في عملية إعادة الإعمار.

ب) أهم القطاعات الاقتصادية التي ستكون محور إعادة الإعمار:
1- ترميم وتحديث و تطوير البنية التحتية في عموم البلاد.
2- إعادة بناء و تأهيل القدرات في مجالات الصناعة و الزراعة والأسماك.
3- إعادة تأهيل و تطوير مرافق الإتصالات و تقنية المعلومات وخاصة تحديث شبكة الاتصالات و اعادة بناء و تحديث الموانئ و المطارات.
4- إعادة بناء و تطوير و تأثيث مرافق الصحة و التعليم.
5- انشاء محطات كافية و ملائمة لتوليد الكهرباء و المياه بما يفي لحاجات السكان وباستخدام بدائل محليه للوقود غير مكلفة.
6- إعادة تأهيل المرافق و الخدمات العامة للسكان في مجالات النظافة و الصرف الصحي.
7- إقامة مشاريع كثيفة العمالة لضمان تشغيل اكبر عدد من الشباب العاطلين.
8- إعادة تأهيل مرافق ومؤسسات الدولة.
9- ترميم و تحديث و تشغيل المرافق الاقتصادية الإرادية والهامة مثل آبار النفط والعمل على بدء تصدير النفط و الغاز بأسرع وقت ممكن.
10- استحداث اي مشروعات خاصة في الارياف تعمل على اساس كثافة التوظيف لخلق المزيد من فرص العمل وادرار الدخول للأسر الفقيرة للحد من الفقر.
11- إعادة إصلاح وتشغيل وتحديث المصانع المتوقفة والتي لديها ايدي عاملة مؤهلة ، وكذا استثمارات تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

ج) إدارة و تنظيم عملية اعادة الإعمار القادمة للاستفادة من تجارب العالم والتوصيات المؤسسات الدولية والاستفادة من تجربة المشاريع السابقة لإعادة الاعمار في اليمن ويمكن تطوير اسلوب جديد لتنفيذ عملية اعادة الاعمار وذلك من خلال التالي:
1- انشاء هيئة عامة دائمة و مستقلة لإعادة الاعمار في اليمن يصدر بها مرسوم رئاسي ومن مهامها التالي:
- تنسيق جهود الإعمار على مستوى البلد.
- القيام بمهام تخطيط وتنظيم وتنسيق جهود اعادة الإعمار ضمن عملية شامله
- تنظيم تمويل اعادة الإعمار من كافة المصادر الداخلية و الخارجية.
- التنسيق مع الجهات الدولية المانحة ومع البرنامج السعودي لإعادة الإعمار.
- فتح مكاتب للهيئة على مستوى المحافظات للتنسيق مع السلطات المحلية و المستفيدين من اعادة الإعمار وخاصة المتضررين من الحرب.
- اشراك القطاع الخاص في عملية اعادة الإعمار.
- اعتماد انظمة خاصة بعملها وخاصة في مجالات التوظيف و التعيين و الاجور و المناقصات و التوريدات و التعاقدات.
2- انشاء بنك خاص لإعادة الإعمار تورد اليه كل الموارد المالية من كافة المصادر و يتمتع باستقلالية تامة عن المؤسسات المحلية المالية.
3- انشاء وحده خاصة ومستقله تهتم بالتقييم و المراجعة والتدقيق لكافة عمليات الهيئة.
4- الاشراك الفعال للصندوق الاجتماعي للتنمية و مشروع الاشغال العامة و صندوق الرعاية الاجتماعية في عمليات اعادة الإعمار و الاغاثة الانسانية و محاربة الفقر

## ■ خامساً: التعافي الاقتصادي ومكافحة الفقر

يمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بالتالي:
1- تنشيط الاقتصاد و تسريع و تائر النمو الاقتصادي و بشكل مستدام وجعلة شاملاً غنياً بالتشغيل ومنحازاً للفقراء.
2- صياغة سياسة اجتماعية قائمة على توسيع الفرص وتمكين الفقراء و ذوي الدخل المحدود من العيش الكريم و تمكينهم من

الحصول على الخدمات الاساسية في مجالات التعليم والصحة والحصول على فرص عمل مناسبة تزيد من الدخل بإقامة مشروعات كثيفة العمالة.

3- رفع مستوى الدخل للسكان في المناطق الفقيرة خصوصاً من خلال تمكينهم من الاشتراك في المشروعات الصغيرة ومشروعات التنمية الريفية.

4- حوكمة المؤسسات العامة وسيادة روح الشفافية والحد من الفساد وفرض قوه القانون والمؤسسات.

5- توسيع التعليم وخاصة التعليم المهني والفني و تحسين التدريب وربط التعليم الفني والمهني بحاجات السوق.

6- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة كثيفة الاستخدام للأيادي العاملة والمخصصة لتشغيل الفقراء.

7- التوسع في المشروعات الصغيرة من خلال تسهيل الاقراض والتمويل الاصغر.

8- اتخاذ عدد من السياسات التي تساعد على التحكم بسعر الصرف من خلال تنمية موارد النقد الأجنبي المختلفة و تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وضبط التضخم.

9- الانتظام بدفع مرتبات العسكريين والامنيين والمدنيين مما يساعد على تقليص دائرة الفقر.

10- العمل على انشاء مشاريع تساعد في سد الفجوة الغذائية وتأمين حاجات السكان من كل المصادر وخاصة تشجيع المساعدات الانسانية عبر المشاريع الطارئة.

11- تحقيق نمو اقتصادي للقطاعات والانشطة الاقتصادية غير النفطية وتنويع المنتجات، وبالتالي تنويع الصادرات غير النفطية.

12- اعداد استراتيجية شاملة لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص واستغلال مصادر الطاقة البديلة المتاحة في البلد.

13- تحسين بيئة الاستثمار والعمل على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي و المغترب واعادة النظر في البنية التشريعية و تسهيل الإجراءات الضابطة للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام.

14- ضرورة توفير بعض الامتيازات لليمن من دول مجلس التعاون الخليجي والتي يتمتع بها أعضاء المجلس مثل تخفيض التعريفات الجمركية على صادرات اليمن وتسهيلات العمالة.

13- يجب مراعاة متطلبات الانتقال التدريجي من مرحلة الاغاثة و المعونة الانسانية إلى مسار التنمية المستدامة المتوازنة والشاملة.

## ■ سادساً: اشراك القطاع الخاص في عملية اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد

من المأمول أن يلعب القطاع الخاص دوراً إيجابياً في عملية اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد والتنمية المستدامة تتمحور في:

أولاً : لعب القطاع الخاص أدواراً هامة في تنمية اقتصاد البلاد وساهم بدور فعال في تذليل المعاناة للناس في فترة الحرب حيث:

- ساهم القطاع الخاص بحوالي(70% ) في توليد الناتج المحلي الاجمالي حسب معطيات 2019م.

- ساهم القطاع الخاص بحوالي 69) %) من القوى العاملة في البلد وذلك حسب احصائيات 2014م ، ولذلك أهمية كبيرة في الحد من البطالة وبالتالي الحد من الفقر وتحسين دخل الأسرة.

- يلعب دوراً كبيراً في التنوع الاقتصادي ويظهر مرونة كبيرة وقدرة عالية على التكيف مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد حيث ساعد على تحقيق الامن الغذائي وتوفير النمو الإقراض الاستيراد و توفير السيولة في ظل غياب الدولة و مؤسساتها المالية.

- المشاركة الفعالة في الاستثمار في مجالات الصناعة و الزراعة والخدمات مما يخلق مزيد من فرص العمل و الدخل للدولة وزيادة النمو الاقتصادي.

ثانيا: وعليه ومن الضرورة بمكان اتخاذ جملة من الاجراءات لضمان شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ، ومنها:

- ضرورة اشراك القطاع الخاص في صياغة رؤية عملية لشراكة استراتيجية مع القطاع العام في كافة مجالات اعادة الاعمار و معافاة الاقتصاد وجهود الحد من البطالة والفقر عبر تحديث الاقتصاد والاشتراك في الاستثمار في البنيه التحتية ومجالات الصناعة والزراعة والاسماك وانتاج النفط والغاز ومشاريع الطاقة وغيرها.

- الدفع بمؤسسات القطاع الخاص لقيادة التنمية الشاملة من خلال بناء علاقة حقيقية وشراكة قوية فاعلة مع الدولة وذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة و تحديد رؤية مشتركة حول الشراكة و مراميها المستقبلية.

- اعادة النظر في القوانين والانظمة والاجراءات المحفزة لدور القطاع الخاص ومشاركته بصورة منتظمة في عمليات التشريع ووضع خطط التنمية و سياسات واجراءات اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد.

- المشاركة في تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار بما في ذلك تمكين القطاع الخاص من استيراد و توصيل مواد الاغاثة والمواد المستخدمة في اعادة الاعمار بطريقة شفافة وتنافسية واعتبار ذلك حق مكتسب للقطاع الخاص المحلي ونحذر من عدم تمكين القطاع الخاص من ذلك لصالح الشركات الاجنبية.

- اصدار قانون ينظم الشراكة مع القطاع الخاص في مجالات اعادة الاعمار و التنمية ومعافاة الاقتصاد ووضع آلية للشراكة في الاستثمار وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية.

- العمل الجاد للتحسين المستمر لبيئة ممارسة انشطة الاعمال تدعم القطاع الخاص ضمن جهود اعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد والحد من البطالة والفقر وتحسين الوضع الانساني.

المراجع والمصادر

1- مداخلات مختصين من أعضاء رابطة الاقتصاديين.

2- خالد حميد وخالد سبنسر ارسبرنج، بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد، اطار مؤسسي لإعادة اعمار ما بعد النزاع في اليمن، مايو، 2018م.

3- كريستين سميث ديوان واخرون، الجغرافيا الاقتصادية لإعادة الاعمار في اليمن، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، لبناء جسور التفاهم، 2018م.

4- جامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط، الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الابعاد -2020 2030م، الكويت، 2019م.

5- مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) ، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن، صدر في فبراير 2021م.

فريق الاشراف وصياغة النتائج:

- ا. د/محمد عمر باناجه، بروفيسور الاقتصاد النقدي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن.
- د/ حسين الملعسي، أستاذ الاستثمار الأجنبي المشارك رئيس قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عدن.
- د/ ليبيا عبود باحويرث، الأستاذ المشارك في الاقتصاد وإدارة الموارد، ونائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا بكلية العلوم الإدارية جامعة حضرموت .
- د/ حاتم باسردة رئيس قسم اقتصاد الاعمال .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- ا/ صالح الجفري، خبير اقتصادي، ومدير عام الموارد في وزارة الحكم المحلي سابقاً.
- د/ سامي محمد قاسم نعمان، استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- د/ بثينه عبدالله اسماعيل العراشه، متخصص في العلاقات الدولية، والاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن.
- د/ صالح القملي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – عضو هيئة تدريس في قسم الاقتصاد الدولي.

السمو
ALSMO

# لأصحاب السمو

## منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 714508888 +967 711020620 +967 02-359155 +967 02-356894

+967 770640001 +967 737804455 +967 770640005 taibataden.sales@gmail.com

فرع يافع Yafea branch

اليمن - يافع - سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما مقابل تليفيمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT

TaibatAdenTrading

# تطورات أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي خلال شهر مارس لعام 2022م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور أ/نصر السناني

أ/ صفية الشرمي

■ شهد شهر مارس ارتفاعًا طفيفًا في أسعار الصرف عما كانت عليه في شهر فبراير إذ بلغ متوسط سعر بيع الريال اليمني مقابل الريال السعودي خلال الشهر بحوالي 327 ريال / ريال سعودي، وبلغ حينها متوسط أسعار بيع الريال اليمني مقابل الدولار بحوالي 1260 ريال يمني / دولار. وبلغ متوسط النمو لكل من الريال السعودي والدولار بمعدل (3.36- %)، (3.36- %) على التوالي.

وتوضح بيانات الجدول اعلاه ان سعر الصرف اخذ اتجاه تصاعدي في العشر أيام الأولى من الشهر حيث ارتفع بمعدل نمو (4.065%) و (3.38%)، بمبلغ 13 ريال لعملية الشراء و 11 ريال لعملية البيع من (320 الى 333 و325 الى 336 ريال يمني / ريال سعودي)

في حين بلغ معدل نمو صرف الريال مقابل الدولار (4.44%) و (3.081%) ومن (1216 الى 1270 و1235 الى 1282 ريال يمني / دولار) لعمليتي البيع والشراء.

وتعتبر العشر الأيام الوسطى من الشهر الفترة التي ارتفعت بها أسعار الصرف بمعدلات بسيطة لا تتجاوز (0.9%) فقد ارتفع كل من أسعار صرف الريال اليمني / الريال السعودي والدولار بمقدار (3 و2) ريال يمني / ريال سعودي بعمليتي الشراء والبيع وبمقدار (11) ريال يمني / دولار بعمليتي الشراء والبيع.

اما عن العشر الأيام الأخيرة من الشهر شهدت أسواق الصرف استقرار نسبي لأسعار الصرف اذ بلغ أسعار بيع صرف الريال اليمني / الريال السعودي (0.6 و0.4) ريال يمني / ريال سعودي ودولار في عمليتي الشراء والبيع.

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف لشهر مارس لعام 2022م

| البيانات | أسعار السوق - محافظة عدن | | | | أسعار السوق - محافظة صنعاء | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الريال السعودي | | الدولار | | الريال السعودي | | الدولار | |
| | الشراء | البيع | الشراء | البيع | الشراء | البيع | الشراء | البيع |
| مارس-01 | 320 | 325 | 1216 | 1235 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-02 | 320 | 323 | 1218 | 1231 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-03 | 320 | 322 | 1218 | 1228 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-04 | 325 | 327 | 1235 | 1250 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-05 | 330 | 335 | 1256 | 1277 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-06 | 320 | 325 | 1216 | 1239 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-07 | 325 | 330 | 1238 | 1258 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-08 | 335 | 338 | 1273 | 1285 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-09 | 333 | 339 | 1265 | 1292 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-10 | 333 | 336 | 1270 | 1282 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-11 | 325 | 330 | 1235 | 1254 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-12 | 320 | 325 | 1218 | 1240 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-13 | 325 | 330 | 1239 | 1259 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-14 | 328 | 332 | 1245 | 1262 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-15 | 326 | 330 | 1238 | 1258 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-16 | 325 | 330 | 1235 | 1258 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-17 | 325 | 330 | 1232 | 1254 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-18 | 328 | 332 | 1246.50 | 1265 | 158.70 | 158.90 | 601 | 602 |
| مارس-19 | 330 | 335 | 1254 | 1277 | 159.40 | 160 | 603.50 | 606 |
| مارس-20 | 328 | 332 | 1246 | 1265 | 159 | 159.5 | 603 | 605 |
| مارس-21 | 328 | 331 | 1248 | 1260 | 159 | 159.5 | 603 | 605 |
| مارس-22 | 328 | 331 | 1243 | 1257 | 159 | 159.5 | 603 | 605 |
| مارس-23 | 330 | 332 | 1254 | 1265 | 159 | 159.5 | 603 | 605 |
| مارس-24 | 330 | 333 | 1250 | 1265 | 159 | 159.5 | 603 | 603 |
| مارس-25 | 330 | 333 | 1252 | 1265 | 159 | 159.5 | 604 | 607 |
| مارس-26 | 330 | 333 | 1250 | 1265 | 159.5 | 160.5 | 604 | 607 |
| مارس-27 | 330 | 333 | 1250 | 1265 | 159.5 | 160.5 | 604 | 607 |
| مارس-28 | 330 | 333 | 1250 | 1265 | 159.5 | 160.5 | 604 | 608 |
| مارس-29 | 330 | 333 | 1254 | 1265 | 160 | 160.5 | 604 | 608 |
| مارس-30 | 327 | 330 | 1236 | 1250 | 159.25 | 160 | 602 | 605 |
| مارس-31 | 320 | 325 | 1210 | 1232 | 159 | 160 | 602 | 605 |
| المصدر | .twitter.com/Boqash | | | | | | | |

كما ونلاحظ ثبات واستقرار أسعار الصرف في محافظة صنعاء على مدار الشهر المنصرم مع وجود ارتفاعاً طفيفاً في العشر الأيام الأخيرة من الشهر ذاته، ولا تمثل ارتفاعاً مخيف كما هو عليه الحال في محافظة عدن. فقد بلغ متوسط الفجوة بين أسعار بيع الريال اليمني / الريال السعودي والدولار بين محافظتي عدن وصنعاء بحوالي (171.68) و (656.59) على التوالي، بنسبة زيادة (3.85%) و (99.99%) ريال يمني / ريال سعودي ودولار.

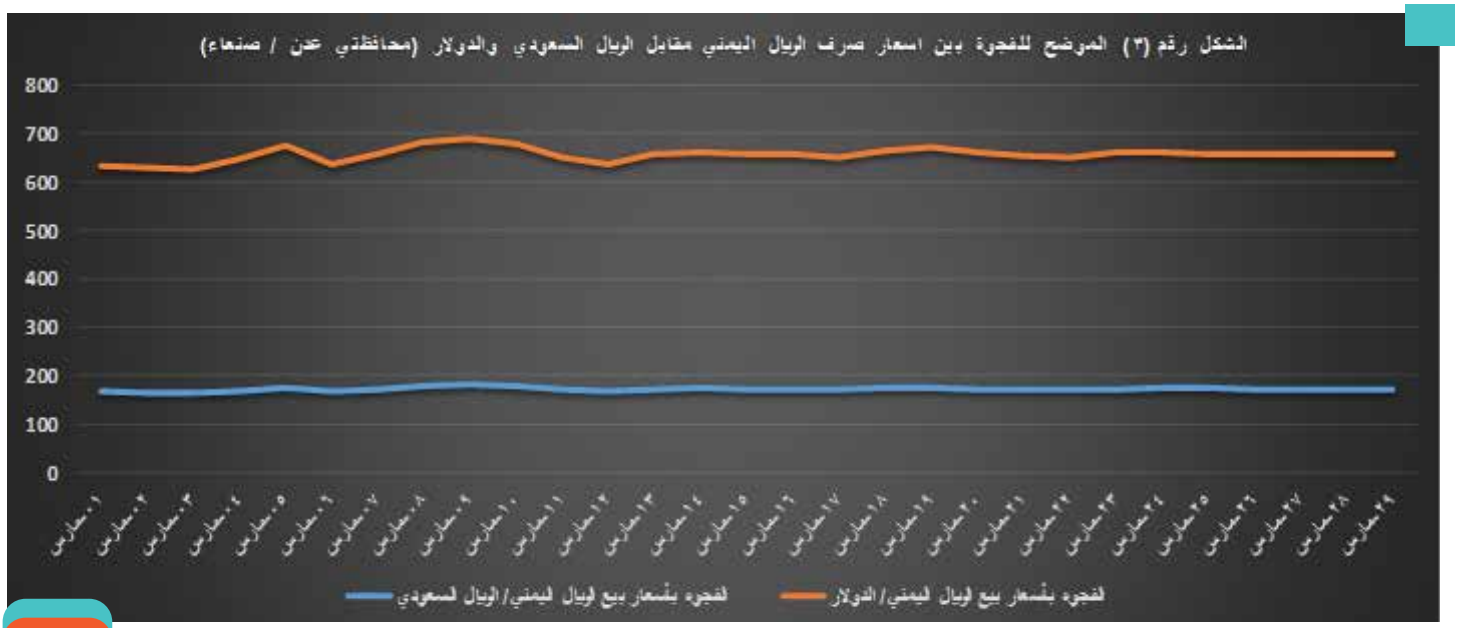

# المزادات خلال شهر مارس لعام 2022م

■ في شهر مارس بلغ عدد المزادات التي اعلن عنها البنك المركزي سبعة مزادات، ومن خلال جدول رقم (2) الموضح لحركه المزادات خلال شهر مارس لعام 2022م نلاحظ ان البنك المركزي رفع قيمه مبلغ المزاد المعلن عنه الى 20 مليون دولار في كل مزاد بإجمالي 140 مليون دولار، لكن المقبول منها قرابة 88 مليون دولار أي ما تعادل 107 مليار ريال يمني، خلال الشهر أي بنسبة 62.54% من اجماليها.

فابتاريخ 1 مارس تم قبول 9 مليون دولار بنسبة تغطية بلغت 114%، وفي 3 مارس بلغ عدد العطاءات المقبولة 20 مليون دولار أي تم قبولها كلها بنسبة تغطية بلغت 100% و في 8 مارس بلغت اجمالي العطاءات المقبولة 17 مليون دولار بنسبة تغطية 83%، وفي 13 مارس بلغت اجمالي العطاءات المقبولة 14 مليون دولار بنسبة تغطية 71%، وفي 15 مارس بلغت اجمالي العطاءات المقبولة 11 مليون دولار بنسبة تغطية 56%، وفي 22 مارس بلغت العطاءات المقبولة ب 12 مليون دولار بنسبة تغطية 60 % ، وفي أخر مزاد بلغ اجمالي العطاءات المقبولة منها بحوالي 4 مليون دولار بنسبه تغطيه 21%، وعلى الرغم من ان قيمة المزادات المعلنة استقرت على20 مليون دولار إلا ان المزاد رقم (15) قد شهد تراجع حادًا في شراء العملة من قبل التجار والسبب يعود إلى ان تجار الجملة قد استوفوا حاجة شهر رمضان من السلع الاستهلاكية، ناهيك عن امال العديد من التجار المعلقة في مخرجات مشاورات الرياض الذي يعقد حاليًا والمتوقع منه تقديم دعم اقتصادي لليمن وبالتالي فالجميع مترقب ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

يمكننا القول ان المزادات المعلنة من قبل البنك المركزي قد أسهمت في الأستقرار النسبي لاسعار الصرف والسبب في ذلك يكمن في توفير النقد الأجنبي للتجار مستوردي الغذاء هذا بالإضافة إلى مساعدتها في تخفيف الضغط على طلب الدولار في سوق الصرف وبالتالي الحد من المضاربة، بالإضافة إلى ذلك اطلاق البنك المركزي في شهر مارس حزمة قرارات لتعزيز دور البنوك في الاقتصاد الوطني .

جدول رقم (2) حركة رصد عمليات المزادات لشهر مارس 2022م

| رقم المزاد | التاريخ | أعلى سعر عطاء | أدنى سعر عطاء | سعر الإرساء | قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار | قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار | قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني | نسبة التغطية | نسبة التخصيص |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (9\2022) | 01/03/2022 | 1,231 | 1,177 | 1,177 | 20 | 9 | 10,860 | 114% | 40% |
| (10\2022) | 03/03/2022 | 1,225 | 1,200 | 1,200 | 20 | 20 | 24,000 | 100% | 100% |
| (11\2022) | 08/03/2022 | 1,259 | 1,227 | 1,227 | 20 | 17 | 20,350 | 83% | 100% |
| (12\2022) | 13/03/2022 | 1,245 | 1,227 | 1,227 | 20 | 14 | 17,524 | 71% | 100% |
| (13\2022) | 15/03/2022 | 1,246 | 1,227 | 1,227 | 20 | 11 | 13,853 | 56% | 100% |
| (14\2022) | 22/03/2022 | 1,250 | 1,235 | 1,235 | 20 | 12 | 14,758 | 60% | 100% |
| (15\2022) | 29/03/2022 | 1,257 | 1,240 | 1,240 | 20 | 4 | 5,233 | 21% | 100% |

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي موبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

تطورات اقتصادية:

# دور وزارة الصناعة والتجارة في الأمن الغذائي

محمد الحميدي/ مدير عام مكتب وزير الصناعة والتجارة

■ توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة.

"منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو"

## ■ مقدمة:

مـرت البـلاد بالقيامـة الكبـرى وأخواتهـا الصغـرى فتقذفهـا حلقـات الحـروب وطوقتهـا الأزمـات فأصبحـت الأرض السـعيدة أضرحـة، عليهـا معالـم دويـلات كشـاهد القبـور فـي مأتـم وعـزاء. تنغـرس بيـن جوانحهـا المجاعـات والتشـرد الداخلـي. فـلا يـكاد يصلـح حـال حتـى تطـوف بـه المصائـب تفـرد فـي حـال وتجتمـع فـي أحـوال. تلتهـم الحـروب أجسـاد البشـر ومـا تبقـى مـن غـرس فـي الأرض. تقـاس المجاعـات بمـا قبلهـا فـلا يـكاد يسـتقر مطعـم أو مشـرب. تجـوع الأرض وأبناؤهـا فـلا أمـن فـي غـذاء ولا صحـة فـي بـلاء. البـلاد الزراعـي وسـلة الغـذاء تمتـد رقعـة الخضـراء فـي جـوف صحـراء، ورغـم ذاك يتربـع الجـوع فوقـه.

مـع الانقـلاب وتطايـر مؤسسـات الدولـة قُـدّر لـوزارة الصناعـة والتجـارة صعوبـات وتحديـات معنونـة بقلـة الـكادر و ضمـور المؤسسـات، لكنهـا ركنـت إلـى اللوائـح المنظمـة مـع انعـدام الـكادر الفنـي، لكـن مـع القطـاع الخـاص مـا تعتبـره الدولـة "شـريان الحيـاة" والـذي أسـهم بـدور المنقـذ العـارف وتحمـل مهمـة توفيـر الامـن الغذائـي فـي حـده المقبـول. مـن الموجـز يظهـر الـدور الـذي اضطلعـت بـه الـوزارة مـن خـلال مجموعـة مـن التدخـلات بعضهـا تنظيمـي وبعضهـا تنفيـذي مباشـر.

## ■ العمل مع الجهات ذات العلاقة على توفير وتنظيم المخزون الاحتياطي من السلع الأساسية.

"اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة قرار جمهوري (284) لسنة 2009م

يشـكل الأمـن الغذائـي أسـس قـوام البقـاء فـي أي مجتمـع، ومدخـل لتطـور المجتمعات. يرافقـه أدوات وسياسـات الدولـة. فـي العـام 2019م كان للـوزارة رفـع لمجلـس الـوزراء حـول الأمـن الغذائـي وتوفيـر مخـزون اسـتراتيجي وتمـت الموافقـة عليـه بمـا نصه "تقديـم التسـهيلات لكبـار مسـتوردي السـلع الأساسـية لـو تطلـب الأمـر دخـول الدولـة عبـر البنـك المركـزي لتوفيـر احتياطيـات مـن السـلع الأساسـية بالتعـاون مـع وزارة الماليـة".

"قرار مجلس الوزراء- الامن الغذائي والمخزون الاستراتيجي"

## ■ توطئة

حـدث فـي بنيـة مؤسسـات الدولـة خلـل رافقـه بنفـس الدرجـة تشـظي قوانيـن الأسـواق وظهـور نتـوءات عملـت علـى عرقلـة الـدورة الطبيعيـة للأسـواق الداخليـة فـكان فـي الأمـر إلزامًـا بإحـداث تدخـلات سـريعة مؤثـرة فـي قنـوات الأسـواق علـى مسـتويات الاسـتيراد أو التصديـر. فـكان مجموعـة قـرارات صـدر جـزء منهـا علـى أن يتبعهـا الأخريـات.

## ■ قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2021م بشأن تنظيم دخول السيارات المستعملة وقطع غيارها

مـع التدهـور المريـع لسـعر الصـرف الـذي سـحق الدخـل وارتفعـت أسـعار المـواد الغذائيـة واقتربـت البـلاد مـن شـفرة المجاعـة مـا فتئـت تمـزق نسـيج المجتمـع وينكشـف الأمـن الغذائـي للبقيـة الباقيـة منه. فـكان لزامًـا التدخـل بقـرار تقييـد اسـتيراد لتقليـل نوافـذ تسـرب العملـة الصعبـة. وكان قـرار تنظيـم دخـول السـيارات مـن ضمـن سلسـلة برامـج تنفيذيـة لتنظيـم الاسـتيراد وشـروط إنـزال البضاعـة وحظـر الكماليـات مـن السـلع (تأخـر بعضهـا). للحـد مـن تدهـور أسـعار الصـرف، مـع جوانـب متعلقة بالبيئـة وحركـة وسـلامة النقـل.

## ■ تشجيع إنشاء الصوامع والمطاحن ووحدات الخزن للحبوب لتوفير الاحتياجات الضرورية للاستهلاك.

"اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة قرار جمهوري (284)"

لظـروف الحـرب وأفاعيـل الانقـلاب انـزوى القطـاع الخـاص فـي الاسـتثمار إنشـاء الصوامـع مـع بعـض النشـاط فـي وحـدات الخـزن للحبـوب. لكـن للـوزارة دور سـيقوم علـى تقديـر السـعة التخزينيـة للعاصمـة المؤقتـة لـكل السـلع الأساسـية والتأكـد مـن جاهزيـة وسـلامة المخـازن القائمـة مـع

التشجيع لبناء وتحديث مخازن جديدة وفق قواعد الأمان والسلامة الغذائية.

## ■ تنظيم حركة نقل البضائع وتأمين انسيابها دون عوائق إلى مختلف أرجاء الجمهورية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

**"اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة قرار جمهوري (284)"**

تقوم بالعمل مع الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص العامل والمستفيد لضمان النقل وحريته بين المحافظات والمناطق مع تقدير الفجوة التوزيعية والسعر العادل. مع الحث على تسهيل وتشجيع وتطوير أساطيل النقل البري. مع حث مكاتب الصناعة والتجارة في المحافظات على إيجاد أسواق تصريف المنتج الزراعي أو الحيواني بما يتوافق والتجمعات السكانية والعمران.

## ■ قرار وزاري رقم (16) لسنة 2022م بشأن نقل صندوق تنمية الصناعات والمنشآت الصغيرة

ولأن الأمن الغذائي مرتبط بشكل رئيسي بالنشاط الاقتصادي للمجتمع ومؤسسات الدولة ما حد بالوزارة القيام بعملية تقليب أرضية المجتمع الاقتصادي من خلال تفعيل مؤسسات الدولة "صندوق تنمية الصناعات والمنشآت الصغيرة" من خلال نقل المقر والتحضير لمؤتمر جامع لأصحاب التمويل الأصغر من بنوك ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتقديم رؤية تنسيقية مشتركة مع مقترح لجنة تنسيقية عليا ترسم السياسات وفق منهجية التنمية المستدامة.

## ■ إنشاء المناطق الصناعية وتزويدها بالبنية التحتية والخدمات إلى بوابات تلك المناطق بالتنسيق مع الجهات المختصة، وحمايتها والترويج لها.

**"اللائحة التنظيمية لوزارة الصناعة والتجارة قرار جمهوري (284)"**

تخلق الصناعات مجالات حيوية للوظائف وبالتالي سقف معيشي يؤمن منه الغذاء ويستقر الأمن الغذائي عند مستويات معقولة. ولأن الاعتماد على الاستيراد في كل غذاء ومطعم هو تقدير لهشاشة البناء الاقتصادي في البلاد بمسبب الحرب والانقلاب، وهو ما جر خلفه المؤسسات الخاصة إلى خارج البلاد والتهمت تروسه قواعد الصناعة فخارت يبابًا في موج من رمل وغبار. قبل نهاية العام الجاري ستشهد العاصمة المؤقتة عدن تسليم منطقة العلم للمطور. وبالتالي عودة الدورة الاقتصادية من خلال القنوات الصناعية.

## ■ مشروع قرار تجريم تسليع (بيع) المساعدات الإنسانية

*** مقدم لمجلس الوزراء**

في ضوء الأنشطة الرقابية وظهور المساعدات في بطون المخازن متحضرة للبيع بعد تداولها بيد التجار وغيرهم وتغير جودتها وشروط سلامتها. مع الجزم أنها لم تصل لمن طلبت له أو أن كثيرها وسوء توزيعها أغرى بيعها وتسليعها. تطلب الأمر تقديم مشروع قرار تجريم تسليعها وتناقلها.

## ■ مشروع قرار وحدة ذالأمن الغذائي

**قيد الدراسة**

سيكون من الملائم مع الظرف الدولي الطارئ والمحلي المغتسل برائح البارود والذي يقضم في كل اتجاه بواعث الاستقرار والتنمية إصدار قرار وزاري بإنشاء وحدة الأمن الغذائي بوزارة الصناعة والتجارة (قيد الدراسة). للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة "صفر جوع".

# ملخص لـ 20 مزاد لبيع عملة أجنبية عن طريق البنك المركزي

محمد قاسم المفلحي / باحث دكتوراه في الهند - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

| رقم المزاد | إجمالي مبلغ العطاءات المقبولة (بالدولار الأمريكي) | سعر المزاد | إجمالي مبلغ العطاءات المقبولة (معادل بالريال اليمني) | فائض الطلب | فائض العرض |
|---|---|---|---|---|---|
| 2021 / 1 | 8,775,740.20 | 1411 | 12,382,569,422.20 | | 41.50% |
| 2021 / 2 | 14,708,000.00 | 1461 | 21,488,388,000.00 | | 1.95% |
| 2021 / 3 | 13,451,000.00 | 1461 | 19,651,911,000.00 | | 10.33% |
| 2021 / 4 | 15,000,000.00 | 1585 | 23,775,000,000.00 | 13.28% | |
| 2021 / 5 | 10,199,722.00 | 1300 | 13,259,638,600.00 | | 32% |
| 2021 / 6 | 4,918,000.00 | 850 | 4,180,300,000.00 | | 67.21% |
| 2021 / 7 | 9,033,000.00 | 830 | 7,497,390,000.00 | 119.0% | 39.78% |
| 2021 / 8 | 10,430,000.00 | 730 | 7,613,900,000.00 | | 30.47% |
| 2021 / 9 | 13,801,000.00 | 800 | 11,040,800,000.00 | 5% | 7.99% |
| تسعة مزادات | 100,316,462.20 | _ | 120,889,897,022.20 | الإجمالي خلال عام 2021 | |
| 2022 / 1 | 15,000,000.00 | 930 | 13,950,000,000.00 | 2.85% | |
| 2022 / 2 | 15,000,000.00 | 1090 | 16,350,000,000.00 | 42.67% | |
| 2022 / 3 | 15,000,000.00 | 1120 | 16,800,000,000.00 | 51.08% | |
| 2022 / 4 | 15,000,000.00 | 1086 | 16,290,000,000.00 | 19.43% | |
| 2022 / 5 | 12,113,000.00 | 1023 | 12,391,599,000.00 | | 14.25% |
| 2022 / 6 | 15,000,000.00 | 1047 | 15,705,000,000.00 | 26.31% | |
| 2022 / 7 | 16,090,000.00 | 1130 | 18,181,700,000.00 | 26% | |
| 2022 / 8 | 20,000,000.00 | 1130 | 22,600,000,000.00 | 3% | |
| 2022 / 9 | 9,227,000.00 | 1177 | 10,860,179,000.00 | 14.05% | |
| 2022 / 10 | 20,000,000.00 | 1200 | 24,000,000,000.00 | 0.4% | |
| 2022 / 11 | 16,585,000.00 | 1227 | 20,349,795,000.00 | | 17.07% |
| إحدى عشر مزاد | 169,015,000.00 | ___ | 187,478,273,000.00 | الإجمالي خلال عام 2022 | |
| (20 مزاد) | 269,331,462.20 | ___ | 308,368,170,022.20 | إجمالي جميع المزادات | |

المصدر: البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن.

■ يوضح الجدول السابق ملخص 20 مزاد لبيع عملة أجنبية حيث بدأت أول عملية مزاد لبيع عملة أجنبية بتاريخ 10/11/2021م كما يوضح الجدول نسبة الفائض للعرض أو الطلب للعلمة الأجنبية، حيث تحدد نسبة الفائض من خلال نسبة إجمالي الطلبات المقدمة من قبل البنوك إلى إجمالي المبلغ الذي تم الإعلان عنه عبر المزاد، إضافة إلى ذلك يوضح الجدول إجمالي مبلغ العطاءات المقبولة بالدولار الأمريكي وكذلك ما يعادلها بالريال اليمني، حيث بلغ إجمالي مبلغ العطاءات المقبولة بالدولار الأمريكي خلال 20 مزاد لبيع عملة أجنبية 269,331,462.20 مليون دولار أمريكي وبذلك استطاع البنك المركزي سحب قدر كبير من السيولة المحلية في السوق حيث بلغت إجمالي مبلغ العطاءات المقبولة معادل بالريال اليمني أكثر من ثلاث مائة مليار ريال، وبذلك بلغت نسبة إجمالي الطلبات المقبولة بالدولار الأمريكي 82.87% من إجمالي مبالغ المزاد المعلن عنها من قبل البنك المركزي والبالغة خلال عشرون مزاد نحو 325 مليون دولار أمريكي، أما باقي النسبة 17.13% فهي نتيجة لوجود نسبة فائض في عرض العملة الأجنبية في بعض المزادات إضافة إلى رفض البنك المركزي لبعض العطاءات المقدمة من قبل البنوك نتيجة لتقديمها بأسعار غير أسعار السوق ا لحقيقية ، أما سعر المزاد فقد تذبذب ارتفاعا وهبوطا حيث بلغ أعلى سعر مزاد تم الإرساء عليه 1585 ريال/دولار وذلك في المزاد رقم 4 بتاريخ 1/12/2021 أما أقل سعر مزاد تم الإرساء عليه 730 ريال/دولار في المزاد رقم 8 بتاريخ 28/12/2021 ويمكننا توضيح أسعار المزاد بيانيا والبالغة نحو تسعة مزادات خلال عام 2021 منذ شهر نوفمبر إلى نهاية شهر ديسمبر على النحو التالي:

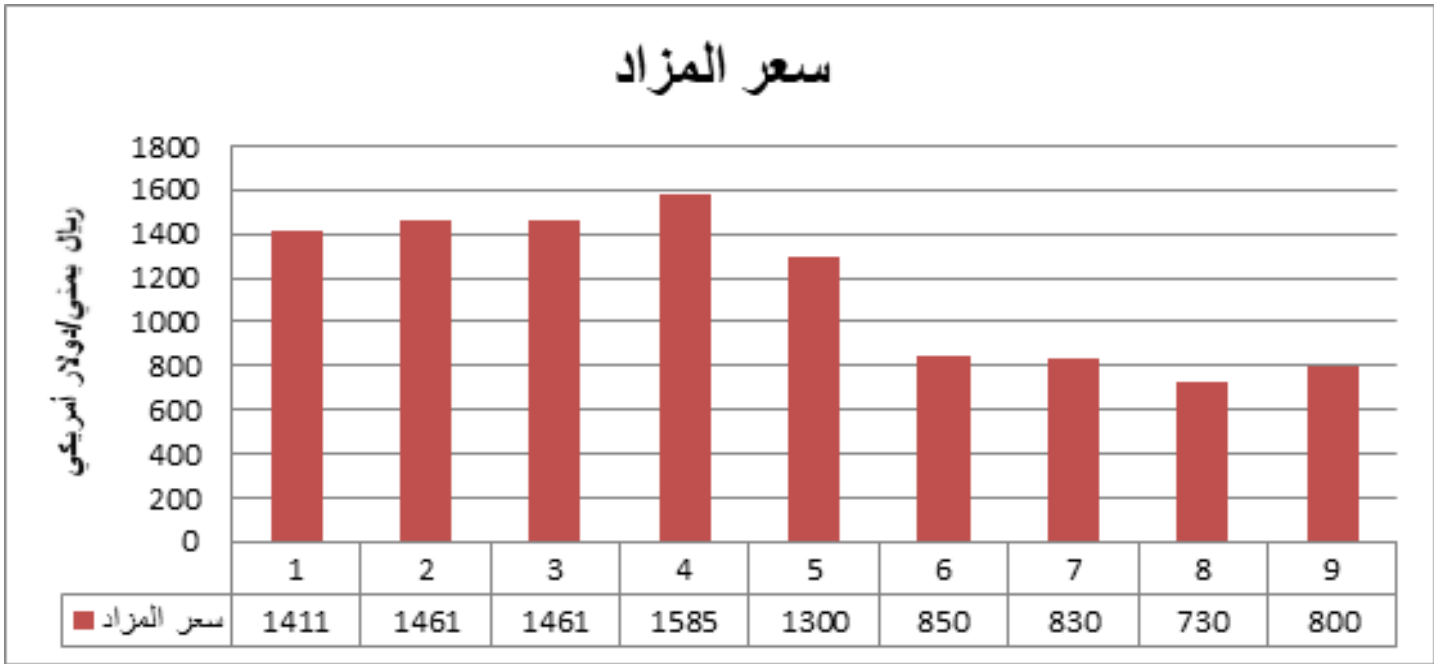


كذلك استمرت أيضا أسعار المزاد في التذبذب ارتفاعا وهبوطا خلال بداية العام 2022 ، وبالتالي فقد بلغت عدد المزادات منذ 4 / يناير إلى 8 / مارس / 2022 نحو إحدى عشر مزاد ويمكننا توضيح أسعار المزاد التي تم الإرساء عليها بيانيا خلال الفترة المذكورة من خلال الشكل البياني التالي:

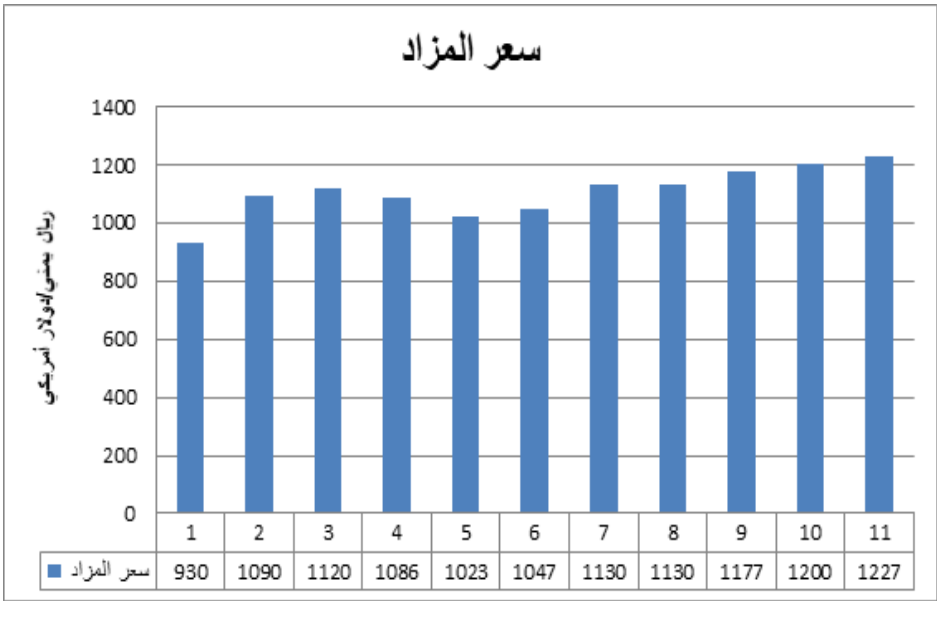

وبالتالي فإنها تُعد عملية المزاد خطوة في الاتجاه الصحيح من قبل البنك المركزي لسحب أكبر قدر ممكن من السيولة المحلية في السوق ، حيث أن قيام البنك المركزي بهذا الإجراء سوف يحد من عملية التلاعب و المضاربة بأسعار الصرف في السوق، ولكن يدور هناك تساؤل هل يمتلك البنك المركزي المزيد من النقد الأجنبي للاستمرار في عملية المزاد ؟! فإذا كان يمتلك البنك المركزي المزيد من النقد الأجنبي فإننا نجزم بأنها ستظهر النتائج الإيجابية لعملية المزاد على المدى الطويل وستحد بشكل كبير من عملية التلاعب والمضاربة بالعملة، شريطة أن لا يعيد البنك المركزي السيولة المحلية التي قام بعملية سحبها من السوق عبر مزاد بيع العملة الأجنبية إلى السوق مرة أخرى تحت أي شكل من الأشكال، كما يوجد هناك تساؤل آخر نتمنى أن نجد له توضيح من قبل إدارة البنك المركزي هل المزاد المعلن عنه مشروط لتغطية سلع محددة فقط؟! أما أنه مزاد غير مشروط ويغطي جميع السلع المستوردة؟! حيث أنه إذا لم يكن المزاد مشروط بتغطية سلع محددة فقط لكان البنك المركزي قادر على السيطرة على أسعار الصرف في السوق ؟!! لكن ما نلاحظ من خلال الواقع وحتى الآن بأن أسعار المزاد لا تزال هي المتغير التابع لأسعار الصرف السائدة في السوق، حيث أن سعر المزاد الذي يتم الإرساء عليه في كل عملية مزاد هو أقل بقليل عن متوسط أسعار الصرف السائدة في السوق بهامش يتراوح ما بين 20 إلى 50 ريال/دولار ، إضافة إلى ذلك والذي يجب على البنك المركزي التنبه له أنه من خلال متابعة أسعار الصرف السائدة في السوق بشكل يومي نلاحظ بأن هناك تلاعب كبير من قبل بعض شركات الصرافة للتأثير على سعر المزاد المعلن عنه من قبل البنك المركزي، حيث أن البعض من شركات الصرافة قبل كل عملية مزاد بيوم واحد فقط تعمل على تخفيض أسعار الصرف بهدف التأثير على سعر الإرساء للمزاد المعلن عنه من قبل البنك المركزي ومن ثم تعاود مباشرة بعد إعلان نتائج المزاد ومن اليوم التالي إن لم يكن بنفس اليوم للارتفاع مجددا وهكذا تستمر تلاعب بعض شركات الصرافة في أسعار الصرف.

كما نلاحظ من خلال المزاد رقم 11 لعام 2022 والمنعقد بتاريخ 08/03/2022 وجود فائض في عرض العملة الأجنبية إلا أنه تم الإرساء على سعر المزاد 1227 ريال/دولار أمريكي وهو أكبر من سعر المزاد السابق رقم (10\2022) رغم وجود فائض في عرض العملة الأجنبية في المزاد رقم 11 حيث أن العطاءات المقدمة من قبل البنوك عبر المزاد رقم (11/2022) أقل من مبلغ المزاد المعلن عنه والبالغ نحو عشرون مليون دولار أمريكي، وبالتالي فإن سعر الإرساء للمزاد تم على 1227 ريال/دولار وهو أقل من متوسط أسعار الصرف السائدة في السوق بمقدار 45 ريال/دولار حيث بلغ متوسط أسعار الصرف السائدة في السوق 1272 ريال/دولار, أما فيما يخص متوسط أسعار الصرف السائدة في السوق خلال المزاد رقم (10\2022) فقد بلغ نحو 1230 ريال/ دولار، وذلك ما يؤكد بأن أسعار المزاد لا تزال هي المتغير التابع لأسعار الصرف السائدة في السوق مما يعني بأن البنك المركزي لم يحقق أهدافه حتى الآن من خلال عملية المزاد ؟! إلا إذا كان للبنك المركزي سياسة خفيه كما وضحنا ذلك سابقا ينتظر فيها التوقيت المناسب والمفاجئ لتوجيه ضربة قوية يطيح من خلالها أكبر قدر ممكن من المتلاعبين والمضاربين بالعملة فذلك ما ننتظره من قبل إدارة البنك المركزي، علما بأن عملية المزاد وحدها غير كافيه لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف مالم يتم توريد جميع إيرادات الدولة إلى البنك المركزي عدن وكذلك إعادة تصدير النفط وفقا لما كان عليه عام 2014 وتوريد جميع إيرادات الصادرات النفطية إلى البنك المركزي عدن، كذلك ما يجب توضيحه من خلال سعر المزاد رقم 11 لعام 2022 بأنها بلغت نسبة فائض العرض للعملة الأجنبية 17.07% مما يعني بأنه لا يوجد هناك طلب حقيقي للعملة الأجنبية وإنما توجد فئة تعمل على التلاعب والمضاربة بالعملة، والجدير بالذكر توضيحه أيضا إن قيام البنك المركزي بعرض بيع العملة الأجنبية للبنوك عبر المزاد سوف يساهم نوعا ما في الحد من احتكار شركات الصرافة ويعيد الثقة بشكل تدريجي للبنوك التجارية لاستعادة نشاطها ووضعها الطبيعي, وختاما لكل ما سبق فإن السوق يراهن على الاستمرارية من قبل البنك المركزي في عملية إنزال المزادات بشكل أسبوعي، حيث أنه إذا استمر البنك المركزي بعملية بيع العملة الأجنبية عبر المزاد ويمتلك القدر الكافي من النقد الأجنبي بهدف الاستمرار في بيع العملة الأجنبية عبر المزادات التي يعلن عنها البنك المركزي بشكل أسبوعي فإننا نؤكد بأن نتائج عملية المزاد ستكون مثمرة جدا وسينعكس ذلك بشكل إيجابي على استقرار أسعار الصرف وستحد بشكل كبير من عملية التلاعب والمضاربة بالعملة.

## قراءة (1) في اقتصاديات المناخ:

# مؤشرات تأثير تغير المناخ في اليمن

د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف

الاستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

■ شهد اليمن تغيرات مناخية كبيرة خلال الربع الاول من القرن 21، فسجلت فيضانات مفاجئة عام 2008م، وأعاصير مدارية هائلة، مثل اعصار تشابالا وميج عام 2015، وساجار ومكونو ولبان عام 2018، والذي خلفت أضراراً كبيرة خاصة على المدن الرئيسة في المحافظات الساحلية كالمهرة وسقطرى وحضرموت، مما خلف خسائر في الأرواح وموجات نزوح وتدمير سبل العيش، إضافة إلى أضرار واسعة النطاق طال الكثير من المنازل والممتلكات والأراضي الزراعية ومعدات الصيد والبنية التحتية، ومن المتوقع أن تشهد اليمن عواصف أكثر تواتراً وشدة، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على سبل عيش سكان اليمن.

إذ يُعتبر اليمن من بين أكثر البلدان العربية تأثراً بالتغيرات المناخية، ناهيك عما يواجهه من تحديات إنمائية هائلة، التي كانت متدنية قبل اندلاع الحرب في 2015م وزادت انحداراً بعد ذلك، إذ يتعرض إلى سيول جارفة من عام إلى آخر، بالإضافة إلى موجات الجفاف التي يتكرر حدوثها، ولقد أثر تغير المناخ على إمدادات المياه الشحيحة به بالفعل – مما يجعلها أكثر ندرة. وتخضع المراكز الحضرية في اليمن لضغوط شديدة في مجال المياه، كما تتعرض سبل كسب الرزق لسكان الريف بأعدادهم الكبيرة للخطر، وهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على الزراعة.

## ■ تأثير تغير المناخ على الانشطة الاقتصادية:

### - الزراعة

يواجه اليمن تحديات جراء تدهور الموارد الأرضية بنحو 12.5٪ من إجمالي المساحة التي تبلغ حوالي 45.5 مليون هكتار، إذ يُعد التصحر أبرز المشكلات التي تواجه اليمن حالياً ويهدد التصحر بإشكاله وتداعياته المختلفة حوالي 97٪ من الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 3-5٪ سنويا وبالتالي تزداد رقعة الاراضي المتصحرة على حساب الاراضي الزراعية، لذا فالتصحر هو المتسبب المباشر في ظاهرة فقدان التوازن البيئي التي اصبحت تهدد القطاع الزراعي والحيواني بالانقراض من ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وسوء التغذية، وتسببت الاعاصير بهطول كميات ضخمة من المياه على الاراضي الزراعية مما تسبب بجرفها واتلاف المحاصيل، والحاق الاضرار بالسدود.

علاوة على ذلك، فإن الغابات تتدهور وتتقلص بمعدل 1٪ سنوياً بسبب الجفاف وانخفاض في المياه الجوفية والمراعي المفرطة وقطع الأشجار وسوء استغلال الاراضي الزراعية، ينخفضالتنوع البيولوجي جنبا إلى جنب مع الغطاء النباتي البري ، فاليمن لديه أغنى تنوع بيولوجي في المنطقة نظراً لاختلاف المناطق الجغرافية فيه.

### - البيئة البحرية والساحلية

تنحسر البيئة البحرية والساحلية في اليمن بسبب ارتفاع مناسيب المياه ومخلفات التجمعات السكانية الساحلية والصيد الجائر، مما يعوق تكاثر الاسماك وتكاثر الكائنات البحرية، وتتعرض الشعاب المرجانية والحياة البحرية للتدمير الناجم عن شباك الجر، والمتفجرات، وملء أو تجريف خط الشاطئ الطبيعي، أو ملوثات السفن العابرة خاصة ناقلات المشتقات النفطية، إذ إلى الآن

لم يتم تحديد اضرار الصراع على البيئة على الحياة البحرية منذ 2015م والناتج عن زراعة وتفجر الالغام البحرية وحركة القطع الحربية في المياه الاقليمية اليمنية.

## -الصحة والتعليم

إن من أهم ظواهر تغير المناخ ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ولقد شهدت المناطق الجنوبية في اليمن من ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير لا سيما المناطق الساحلية والصحراوية فتزيد عن 40 درجة مئوية، كذلك فصل الشتاء في هذه المناطق لم يتصف بالبرودة، وانما دافئ نسبياً فتتراوح درجة حوالي 25 درجة مئوية.

إنَّ هذا الارتفاع في درجة الحرارة العالية في فصل الصيف في السنوات الماضية، قد ترك اضراراً على مستوى التعليم والصحة والواقع المعاش للمواطنين، وذلك كالآتي:

1- أثر على مستوى التحصيل العلمي لطلاب المدارس والجامعات حتى أنَّهُ سجلت حالات وفيات وحالات اغماء بين الطلاب والمدرسين، وتعطيل بعض المحافظات بتوقف العملية التعليمية عند اشتداد درجة الحرارة مثل ما تم اصدار قرار بتوقف التعليم في مدارس العاصمة المؤقتة عدن للعام الدراسي 2022-2021م في 12/9/2021 ولمدة اسبوعين.

2- أثر على الصحة الجسدية والنفسية للمواطنين وامكانية كبار السن والمصابين بالأمراض كالسكر والضغط والقلب من الوفاة المبكرة نتيجة الجلطات وسوء الحالة الصحية.

3- انتشار الامراض خاصة (الحميات) بشكل كبير، وأقل التقديرات وإن لم توجد الدراسات الكافية المفسرة لهذه الظواهر هي تقلبات الطقس بشكل كبير في الاسبوع إن لم يكن في اليوم الواحد.

## -التأثير في انتاجية العامل

إنَّ ارتفاع الحرارة تؤثر على انتاجية القوى العاملة بشكل عام بالانخفاض، إلاَّ أنَّ ما يميز بيئة العمل في المناطق الحارة في فصل الصيف في اليمن، وفي ظل انقطاع

التيار الكهربائي لساعات تصل في الحد الادنى 5 ساعات في وقت العمل، فإنَّ الانتاجية لابد من أنَّها الأدنى في المنطقة.

## اشراك اليمن في برامج تحد من ظواهر تغير المناخ

في 2012م دخلت اليمن من ضمن برنامج تابع للبنك الدولي يتصف بالمرونة إزاء تغير المناخ، ويهدف هذا البرنامج، الذى يحظى بدعم من صندوقيّ الاستثمار في الأنشطة المناخية، إلى مساعدة الدول في إدارة المخاطر والفرص الناشئة عن تقلب المناخ وتغيره، مع مراعاة تلك الأكثر عرضه لهذه المخاطر، والبرنامج التجريبي عبارة عن عملية معقدة ولكنها شاملة ودقيقة تبدأ باستراتيجية للتنفيذ، إلاَّ أنَّ الحد من ظواهر التغير المناخي تعد قاصرة ولا تفي بالغرض.

وتظل تأثيرات تغير المناخ تهدد امكانيات اليمن لتفادي هذه التهديدات، كما أنَّ الاضرار الناجمة عن التغير المناخ تهدد باستدامة الاستقرار الاقتصادي والتنمية في اليمن، إذ تشير تقارير البنك الدولي، إنَّ تغير المناخ سوف يوثر على العناصر الاساسية للحياة البشرية في جميع دول العالم مثل الحصول على المياه وانتاج الغذاء والصحة والبيئة، ومع ارتفاع درجات الحرارة سوف يوثر على مئات الملايين من البشر من المجاعات ونقص المياه وتآكل الشواطئ.


المراجع والمصادر

1- نيكولاس سبرن، ثمن التغير، مجلة الوكالة الدولية الطاقة الذرية ، مارس 2017م.

2- ضرورة التأهب لتغيرات المناخ في المهرة - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

3- مواجهة تحدي تغير المناخ في اليمن متاح على الرابط< https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/meeting-challenge

4- https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report

5- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13322

# شركات الأعمال في عدن ما بين انهيار العملة والاضطرابات الأمنية

مدرس/ هدى عارف علي حسين

■ إن محافظة عدن هي العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية والتي تتمتع بالكثير من المقومات والإمكانيات الاستثمارية، وقد اكتسبت عدن أهميتها التجارية على مر العصور لموقعها الجغرافي الفريد بين الشرق والغرب، كما تحيطها الشواطئ الخلابة ،كما تمتلك عدن الكثير من الأراضي وبمساحات شاسعة، وقد برزت في الآونة الأخيرة العديد من الشركات الاستثمارية في مختلف المجالات، وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 22 لعام 1991م والذي بموجبه تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ومباشرة نشاطها في يناير 1992م لحقها إنشاء فرع عدن في 1992م، وكذلك صدور قانون المنطقة الحرة في 1993م والذي بموجبه أنشئت الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدن ، حيث اطمأن الكثير من أصحاب رؤوس الأموال، وحظيت المحافظة بالعديد من المشاريع في شتى المجالات الاقتصادية ، حيث يلعب شركات الأعمال دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي والتنموي لدولة ككل؛ فهي القوة الدافعة في الاقتصاد الوطني؛ حيث تساهم في توفير فرص عمل للأيدي العاملة ، بالإضافة إلى دوره الهام في زيادة الناتج المحلي، وبالرغم من كافة المميزات التي تتمتع بها عدن وإقامة مشاريع استثمارية في مختلف المجالات إلا أن حرب 2015 المستمرة تداعياتها الى وقتنا الحالي اثر سلبا على هذه الشركات، حيث انه بسبب احتدام الصراع قررت العديد من الشركات الهروب إلى خارج البلاد، أما الذي قرروا البقاء فقد اضطروا إلى التضحية بنسبة كبيرة من قوتهم العاملة، وبالرغم من ما سببته الحرب من تداعيات إلا إن عدن تمتلك بيئة جاذبة للاستثمار ما يؤهلها للنمو والنهوض في فترة وجيز إذا ما تهيأت الظروف المناسبة والمشجعة لشركات الأعمال والضامنة لحقوقهم.

## ■ إحصائيات بالشركات المتضررة من الحرب:

وفقا لمسوحات الهيئة العامة للاستثمار فقد بلغ عدد المشاريع المتضررة في عام 2016 40 شركة لم يتمكن مالكيها من إعادة أعمارها، بينما كان هناك 12 شركة تم أعادها أعمارها وتشغيلها من قبل مالكيها. أما مسوحات 2018م فقد بينت ان هناك 32 شركة لا زالت متوقفة عن العمل بينما 20 مشروع تم إعادة أعمارها من قبل مالكية بدون إي تدخل من الدولة

المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار للفترة -2017 2021م:

تم تسجيل 51 مشروعا استثماريا بتكلفة تقدر بحوالي 265 مليار ريال مع توفير 2360 فرصة عمل توزعت هذه المشاريع بين القطاعات التالية:

- القطاع الصناعي 32مشروع.
- القطاع الصحي 10 مشاريع.
- القطاع السياحي 7 مشاريع.
- القطاع السكني مشروعين.

## ■ صعوبات تواجه شركات الأعمال في عدن:

- أكثر ما يعيق أصحاب شركات الأعمال هو عدم استتباب الآمن بشكل تام في عدن.
- الأوضاع الاقتصادية المتردية وانهيار العملة والغلاء الفاحش الذي يجعل أصحاب الشركات في مخاطر كبيرة.
- عدم وجود بنية تحتية ملائمة، وانعدام الخدمات الأساسية اللازمة لإقامة الشركات
- التأثير السلبي لقانون الاستثمار الجديد بسبب إلغاء بعض المزايا والإعفاءات التي كان يحصل عليها أصحاب الشركات حيث أصبحت الشركات تتحمل تكاليف اكثر.
- غياب العمالة الأجنبية حيث إن شركات الأعمال تحتاج إلى عمالة أجنبية متخصصة،" حيث أصبح من الصعب استجلابهم بسبب المخاوف الأمنية وعدم القدرة على توفير الحماية لهم.
- نظام ضرائب غير واضح يثير إرباك أصحاب الشركات، بالإضافة إلى إلزام أصحاب الشركات بدفع ضرائب على الشركات التي لم تبدأ مرحلة الإنتاج الفعلي.
- غياب النظام ألمعلوماتي الإحصائي.
- غياب القضاء التجاري.
- النظام البيروقراطي الفاسد.
- ضعف منظومة الحكم الرشيد.

## ■ توصيات للنهوض بشركات الأعمال:

- ضرورة العمل على إنهاء النزاع والاستقرار الأمني وتفعيل دور الآمن وأجهزته المختلفة.
- ضرورة العمل على الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.
-إعادة أعمار وتعويض المشاريع المتضرر نتيجة الحرب، وذلك لتأثيرها السلبي في عملية جذاب أصحاب الشركات وتفضيلهم عدم المجازفة.
- حل مشكلات البنية التحتية بشكل جذي وجاد.
- تفعيل دور القضاء وحل النزاعات في المحاكم.
- توفير الوقود والمشتقات النفطية في السوق المحلى بشكل مستمر مع المحافظة على سعره من الارتفاع.
- الحد من البيروقراطية وتحسين إجراءات أصحاب الشركات، وتقليص الوقت اللازم لاستخراج كافة التراخيص اللازمة لإقامة الشركات.
- مناقشة تعديل قانون الاستثمار وإعادة المزايا والإعفاءات التي كان تتمتع بها الشركات في قانون رقم 22 لعام 2002م.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience الخبـرة والثقـة
بنك مملوك للدولة 100%
وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة
تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات
WESTERN UNION WU
moving money for better
لتحويل الاموال
ATM
خدمة الصراف الآلي
التمويل العقاري
قروض وتسهيلات مصرفية
تمويل التجارة الخارجية
قروض السيارات
هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye
لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

# تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن


## إعداد فريق الرصد في مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

رئيس فريق الرصد: د. بثينه عبدالله اسماعيل علوي السقاف

1- محمد ابوبكر - عضوا 2. انصاف عباد - عضوا


قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن منذ شهر ديسمبر من العام الماضي، يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك ارتفاعاً في متوسط أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لشهر فبراير الماضي، ويعزا هذا الارتفاع إلى عودة تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية والذي بدأ منذ يناير 2022م، وبالتالي أثر هذا الاضطراب في سوق الصرف على الاستقرار النسبي في الأسعار، هذا من جهة، وزيادة الطلب على السلع في السوق مع حلول شهر رمضان من جهة ثانية.

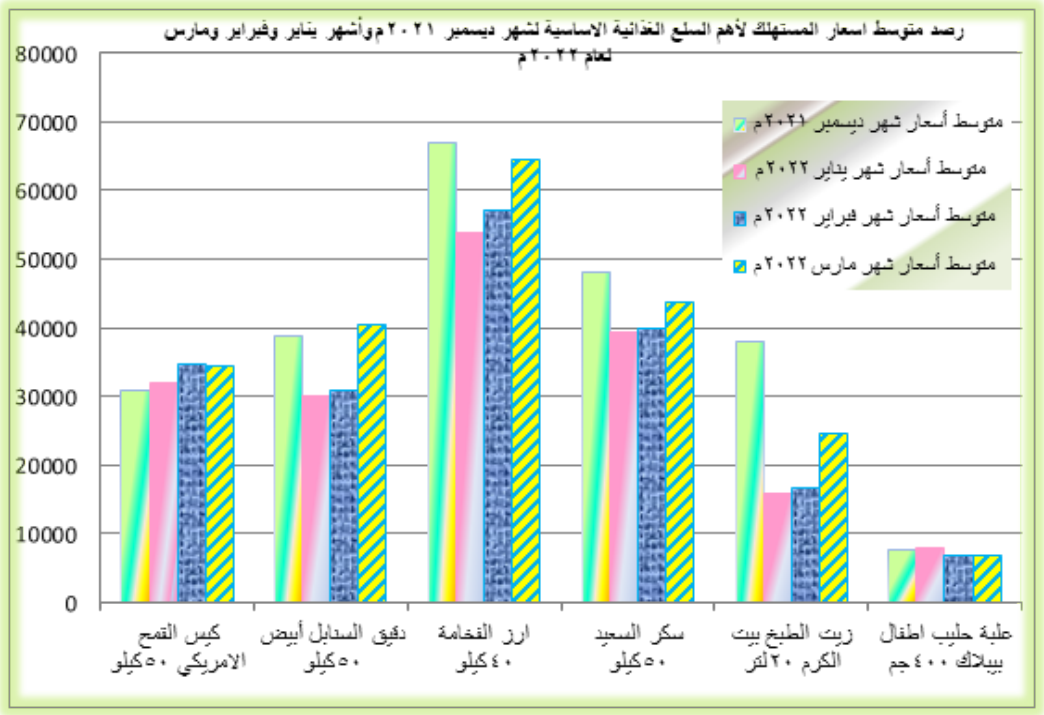


## المتغيرات في متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر مارس 2022م

عند مقارنة متوسط أسعار شهر مارس مقارنة بمتوسط أسعار الشهر الماضي (فبراير) ، يلاحظ استقرار متوسط سعر القمح الامريكي وزن 50 كغم حيث سجل ارتفاع بنسبة (1 %)، بينما عاود متوسط سعر الدقيق السنابل 50 كغم الارتفاع بنسبة (31%) عما كان عليه في فبراير، أما في أرز الفخامة 40 كغم فقد ارتفع هو الاخر بنسبة (13%) بينما ارتفع متوسط سعر سكر السعيد 50 كغم (9%) ، أما الزيوت عبوة 20 لتراً (بيت الكرم) فقد ارتفعت بنسبة (46%) غير أنَّهُ ارتفع متوسط السعر بنسبة (5.47%) مقارنة بشهر فبراير، بينما متوسط سعر حليب الاطفال عبوة 400 جرام ( بيبلاك) ارتفع بشكل طفيف مقارنة بشهر فبراير .

## التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فمتوسط سعر الحليب المجفف دانو ارتفع بنسبة (1%) عن شهر فبراير، يستمر شاي الكبوس بالانخفاض بنسبة (2%) ، بينما ارتفع متوسط الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء بنسبة (13%) ، بينما يشهد الكيلو جرام من الفاصوليا البيضاء ارتفاعاً بنسبة (6%)، كذلك العدس الاصفر شهد ارتفاعاً في متوسط السعر بنسبة (17%) ، أما متوسط أسعار معجون الطماطم (المدهش) ومكرونة المائدة فقد ظل ثابتاً.

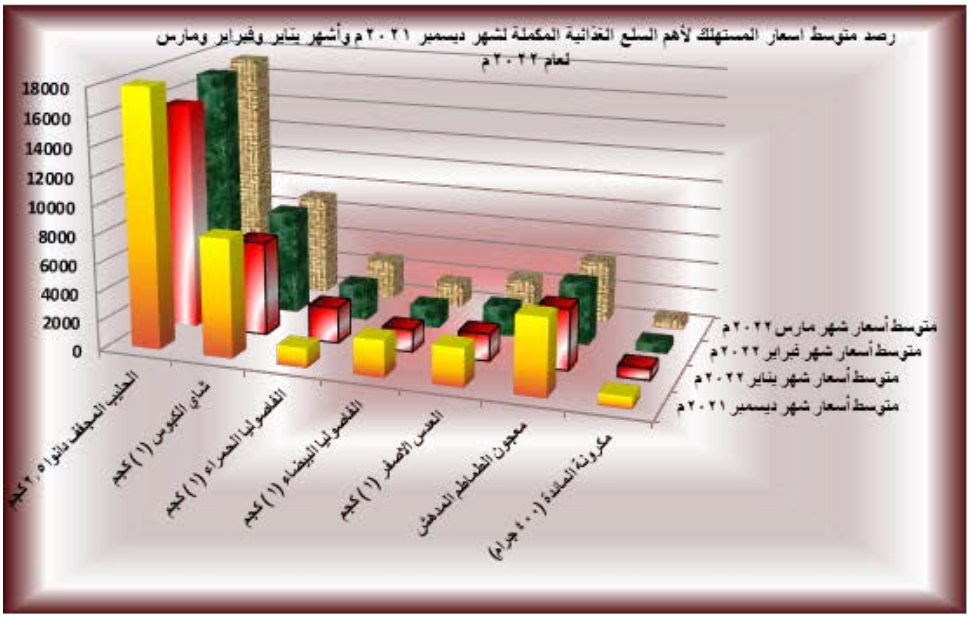

| متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم | الصنف/ السلع | متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني | متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار | متوسط أسعار شهر يناير 2022م ريال يمني | متوسط أسعار شهر يناير 2022م الدولار | متوسط أسعار شهر فبراير 2022م ريال يمني | متوسط أسعار شهر فبراير 2022م دولار | متوسط متوسط أسعار شهر مارس 2022م ريال يمني | متوسط متوسط أسعار شهر مارس 2022م دولار |
| | أولا: السلع الاساسية | | | | | | | | |
| 1 | كيس القمح الامريكي 50كيلو | 31000 | 23.52 | 32000 | 24.03 | 34750 | 24.46 | 34375 | 26.6 |
| 2 | دقيق السنابل ابيض 50 كيلو | 38750 | 36.63 | 30000 | 27.39 | 30875 | 26.70 | 40500 | 31.7 |
| 3 | أرز الفخامة 40 كيلو | 67000 | 51.38 | 53700 | 49.12 | 57000 | 49.40 | 64500 | 50.7 |
| 3 | سكر السعيد 50 كيلو | 48225 | 33.46 | 39300 | 35.87 | 40000 | 34.65 | 43750 | 34.65 |
| 4 | زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر | 38050 | 27.51 | 15880 | 14.47 | 16750 | 14.51 | 24500 | 19.3 |
| 5 | حليب الاطفال بيبلاك 400 جم | 7500 | 5.64 | 7880 | 6.19 | 6850 | 5.94 | 6800 | 5.2 |
| | ثانيا: سلع مكملة | | | | | | | | |
| 6 | الحليب المجفف دانو2.5 كجم | 18000 | 14.15 | 15750 | 14.29 | 17000 | 14.74 | 17250 | 13.7 |
| 7 | شاي الكبوس (1) كجم | 8250 | 6.35 | 6560 | 5.97 | 7300 | 6.33 | 7125 | 5,8 |
| 8 | الفاصوليا الحمراء (1) كجم | 1350 | 2.47 | 2500 | 2.27 | 2475 | 2.14 | 2800 | 2.1 |
| 9 | الفاصوليا البيضاء(1) كجم | 2537.5 | 1.93 | 1562 | 1.41 | 1497 | 1.31 | 1600 | 1.2 |
| 10 | العدس الاصفر(1) كجم | 2650 | 2.04 | 1880 | 1.71 | 2050 | 1.66 | 2400 | 1.8 |
| 11 | كرتون معجون الطماطم المدهش | 5300 | 3.15 | 4220 | 3.84 | 4300 | 3.50 | 4300 | 3.3 |
| 12 | مكرونة المائدة( 400جرام) | 790 | 0.61 | 790 | 0.71 | 650 | 0.54 | 650 | 0.5 |
| | ثالثا: الفواكه والخضروات | | | | | | | | |
| 13 | التفاح(1) كجم | 3250 | 2.48 | 2400 | 2.18 | 2728 | 2.35 | 2800 | 2.1 |
| 14 | البرتقال(1) كجم | 2500 | 2.09 | 1900 | 1.72 | 2100 | 1.81 | 2125 | 1.4 |
| 15 | الموز(1) كجم | 1.38 | 0.46 | 540 | 0.52 | 575 | 0.49 | 600 | 0.4 |
| 16 | التمور(1) كجم | 2000 | 1.56 | 2000 | 1.82 | 2000 | 1.73 | 2000 | 1.5 |
| 17 | البطاطس(1) كجم | 650 | 0.48 | 578 | 0.52 | 500 | 0.33 | 575 | 0.5 |
| 18 | البصل الجاف(1) كجم | 750 | 0.57 | 510 | 0.46 | 450 | 0.38 | 475 | 0.3 |
| 19 | الباذنجان(1) كجم | 800 | 0.62 | 494 | 0.44 | 750 | 0.64 | 800 | 0.6 |
| 20 | الطماطم(1) كجم | 1175 | 0.85 | 670 | 0.60 | 675 | 0.58 | 625 | 0.4 |
| 21 | الباميا(1) كجم | 1950 | 1.53 | 1800 | 1.62 | 2625 | 2.25 | 3000 | 2.3 |
| | خامسا: اللحوم ومشتقاتها | | | | | | | | |
| 22 | لحم الغنم(1) كجم | 8000 | 6.29 | 8000 | 7.35 | 8000 | 6.93 | 8000 | 6.3 |
| 23 | الدجاج الحي(1) كجم | 5000 | 3.92 | 5000 | 4.57 | 5000 | 4.44 | 5000 | 3.9 |
| 24 | الدجاج المجمد(1) كجم | 4500 | 2.66 | 3498 | 3.18 | 3597.5 | 3.09 | 3250 | 2.5 |
| 25 | طبق البيض(1) كجم | 3475 | 2.68 | 3032 | 3.38 | 3200 | 2.76 | 2906 | 2.2 |
| | سادسا: الأسماك | | | | | | | | |
| 26 | الثمد(1) كجم | 6500 | 4.90 | 6200 | 5.65 | 8000 | 6.93 | 6500 | 4.6 |
| 27 | الديرك(1) كجم | 10000 | 8.32 | 10000 | 9.50 | 13500 | 11.63 | 14500 | 11.4 |
| 28 | السخلة(1) كجم | 12000 | 8.90 | 11200 | 10.23 | 11500 | 7.69 | 12000 | 9.3 |
| | | - يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع<br>- فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية | | | | | | | |

## التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات

شهدا شهري فبراير ومارس ارتفاعا في بلغ متوسط أسعار الفواكه بشكل عام مقارنة بشهر يناير، اذ بدأت ترتفع لتصل عما كان عليه متوسط أسعارها في شهر ديسمبر 2021م الماضي، والذي وصلت الاسعار ذروتها في الارتفاع، إذ سجل متوسط سعر الكيلو التفاح ارتفاعا بنسبة (2%) عن الشهر الماضي والذي سجل كذلك ارتفاعا نسبة (16%) عن شهر يناير، كذلك البرتقال ارتفع متوسط السعر بنسبة (1%)، والموز كذلك ارتفع بنسبة (1%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

أما متوسط سعر الكيلو البطاطس فقد حدث تغيير في سعرة فقد ارتفع بنسبة (15%) ، أما متوسط سعر البصل الجاف كذلك ارتفع بنسبة (1%) ، أما الباذنجان فقد وصل نسبة الارتفاع إلى (6%) من سعره، أما الكيلو الطماطم الطازجة فقد ارتفع هو الآخر بنسبة (7%) ، أما الباميا ارتفع متوسط سعرها بنسبة (14%).

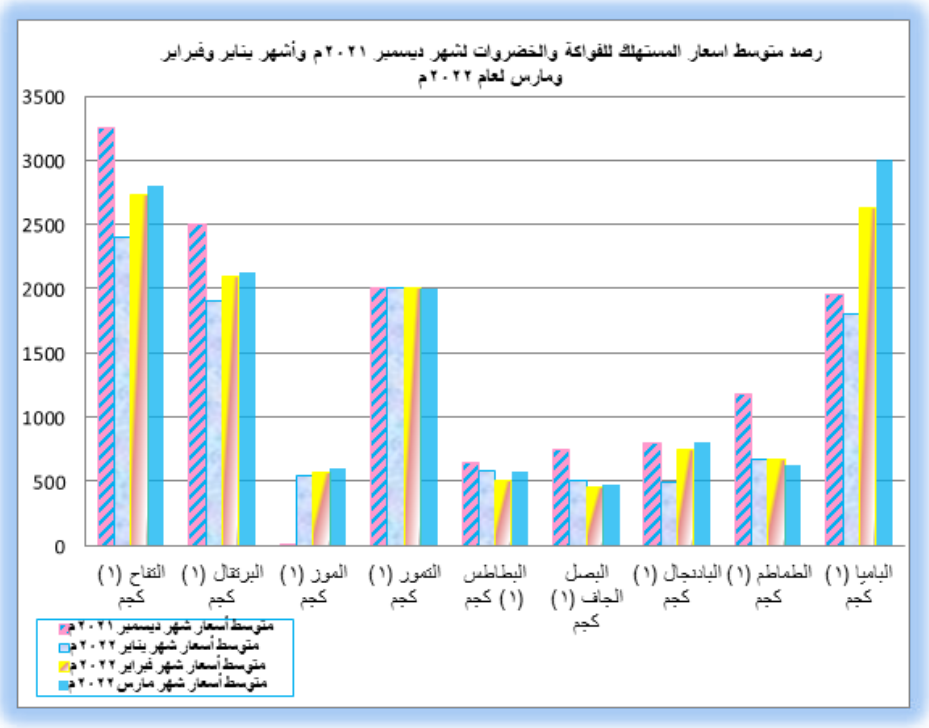


## التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك

في أسعار اللحوم ظل ثابتاً سعر كيلو لحم الغنم والدجاج المجمد، بينما انخفض متوسط سعر كيلو الدجاج الحي بنسبة (9%)، أما متوسط سعر طبق البيض فنخفض بنسبة (9%). أما اسعار الاسماك المرصودة فمتوسط سعر سمك (الديرك) ارتفع بنسبة (7%) في الاسواق المحلية ، وكذلك ارتفع متوسط سعر السمك نوع (السخلة) بنسبة (4%)، أما الثمد فانخفض متوسط السعر بنسبة (18%).

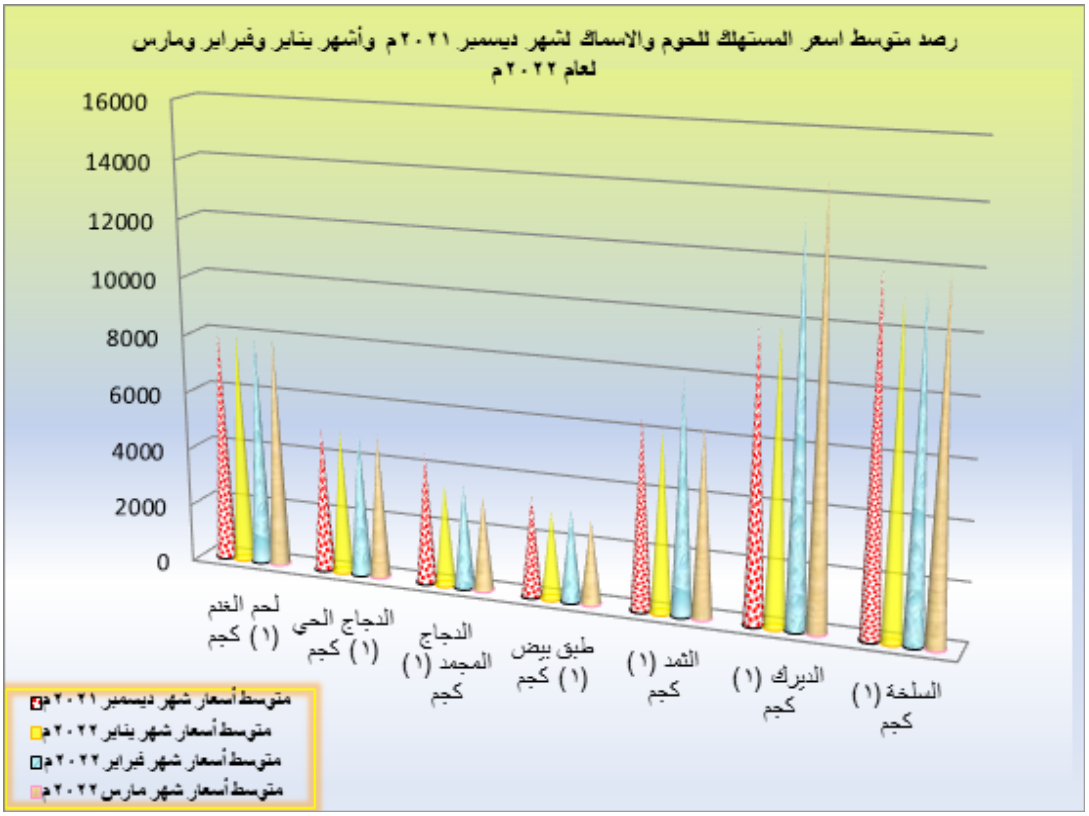

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

# أطيب مذاق صحي

مقالات اقتصادية:

# تداعيات القرصنة البحرية على الاقتصاد اليمني

صفية الشرمي

لم تكن القرصنة البحرية وليدة عصرنا الحاضر فقد عُرفت مع ازدهار حركة التجارة والملاحة الدولية ومرت بمراحل عديدة، اذ ركزت انشطتها في الهجوم على السفن لنهبها وواجهت الكثير من الحضارات القديمة خطرها.

ويمكننا ربط عمليات القرصنة في المنطقة بالهجمات الصومالية في بادئ الأمر؛ التي ارتفعت ارتفاعًا ملحوظًا، وهو ما يشكل تهديدًا للتجارة البحرية، التي تمر عبر هذه المنطقة؛ إذ تمكنت هذه الظاهرة من النمو والعمل بحرية بفضل غياب الحكم المركزي في الصومال عقب انهيار حكومة سياد بري، وما تبعه من حل للقوة البحرية الصومالية؛ ونتيجة لهذا تم ممارسة الصيد الجائر للأحياء البحرية وكب النفايات النووية من قبل بعض السُفن الأجنبية في المياه الزرقاء الصافية، وقد ثبتت صحة الشائعات التي راجت عن هذه الممارسة البشعة عقب موجة المد البحري (التسونامي)، التي ضربت المنطقة في 2004م، عندما لفظ البحر حاويات صدئة على شاطئ أرض البنط، والتي عملت على خروج مجاميع إلى المياه الإقليمية الصومالية، ففي بادئ الأمر كان خروجهم بحجة حماية المياه الصومالية من دخول السفن الأجنبية إليها واستنزاف ثرواتها وتلويثها، ولكن فيما بعد تحولت إلى مهنة.

حيث كلفت تلك الهجمات الاقتصاد العالمي نحو 15 مليار دولار في السنة نفقات شحن إضافية (تحويل مسار السفن للالتفاف حول رأس الرجاء الصالح أو المرور عبر قناة السويس) ورسوم تأمين مرتفعة

## القرصنة البحرية في المياه الإقليمية اليمنية

شكل الهجوم على المدمرة الامريكية كول وناقلة النفط الفرنسية ليمبورج في المياه الإقليمية اليمنية منعطف تاريخي هام في حركة نشاط الموانئ اليمنية، وقد صنف المجتمع الدولي تلك الهجمات بالارهابية إلا اننا سنتعامل معهما في هذا الصدد على انهما هجمات قراصنة والسبب في ذلك لكون موضوعنا يركز على التداعيات الاقتصادية للهجمات على السفن ولا نتناولها من جانب عسكري أو قانوني.

وقد أعلنت اليمن الخسائر الفعلية التي تكبدتها جراء الهجوم الذي تعرضت له ليمبورج اذ وصلت إلى 7690000 دولار شهريًا بحسب توضيح وزير النقل والشؤون البحرية اليمني حينذاك حيث تتركز هذه الخسائر في رسوم التأمين الإضافية التي فرضت على سفن الشحن القادمة إلى اليمن، بواقع 298 دولار امريكي عن كل حاوية شحن سعة 20 قدمًا.

وتجنبت سفن الشحن الموانئ اليمنية عقب الهجوم على "ليمبورج" وأوقعت خسائر شهرية على سلطات الموانئ اليمنية التي تجمعها من الضرائب على الواردات التي تقدر بقرابة 800 ألف دولار، أما عن رسوم التأمين على الناقلات التي تنقل نفطًا من موانئ التصدير اليمنية، الذي فرضته شركات التأمين تصل إلى 400 ألف دولار عن كل رحلة، ناهيك عن ارتفاع أسعار بواليص التأمين، إذ تضاعفت الأسعار بمقدار 300% مما يعني أن السفينة التي تسعى إلى الرسو في ميناء يمني عليها أن تدفع ما معدله مبلغ 150 ألف دولار رسوم تأمين إضافية.

وقامت شركات التأمين برفع تعرفة التأمين على السُفن التي تنوي الدخول إلى ميناء عدن إلى 400% وعلى اثر هذه التكلفة المرتفعة احجمت خطوط النقل البحري والسفن لمدة عامين من دخول ميناء عدن ولم يتعافى إلا بعد خمسة سنوات تدريجيًا بعد ان اودعت وزارة النقل ضمانة بنكية في احد شركات التأمين في لندن، على ان يتم الخصم منها دون الرجوع إلى الوزارة عند تعرض أي سفينة لهجوم في الموانئ اليمنية.

القرصنة البحرية للجماعة الحوثية

ان الجماعة الحوثية مارست ضغوطها السياسية بتهديد حركة الملاحة الدولية واستغلت تدني المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وغياب فرص العمل في ظل ندرة المشاريع الإنتاجية التي تستقطب أكبر قدر من الايدي العاملة، ناهيك عن الاضطرابات السياسية التي نفرت رؤوس أموال المستثمرين من البلد بالإضافة إلى رتابة الإجراءات الإدارية التي تواجه فئة المستثمرين، جميعها ظروف أسهمت في اتساع شريحة الشباب المنتمين للجماعة الحوثية بحثًا عن قوت يومهم.

واثرت الهجمات التي تقوم بها الجماعة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر على نشاط الموانئ اليمنية وعلى وجه التحديد ميناء عدن الذي تعتمد عليه البلد كليًا، وقد فرضت رسوم إضافية على دخول البضائع إلى البلاد المعتمد كليًا على الاستيراد عبره، التي القت بظلالها على اقتصاد البلد وانعكاسها سلبًا على المواطن.

يمكننا قياس تداعيات عمليات القرصنة على الاقتصاد اليمني وتسرب النقد الأجنبي من خلال نشاط مناولة الحاويات في ميناء عدن، وفي الجداول الآتية نستعرض قيمة رسم مخاطر الحرب الذي فرضه الخط الملاحي HPL على شركة الحديدة للملاحة والنقل على الحاويات المتداولة في ميناء عدن، الذي يسير رحلاته إلى الميناء ويفرض رسم مخاطر الحرب على الحاويات مساحة 20 قدم بواقع 450 دولارًا وللحاوية 40 قدم 900 دولار

نجد أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها اقتصاد الجمهورية اليمنية خسائر كبيرة جدًا اذ قدرت حجم الخسائر في خمسة سنوات فقط بمبلغ 130590900 دولار أمريكي، وهذه يمثل تسرب من النقد الأجنبي لدى البلد. ولم تكن هذه الخسائر الوحيدة للحاويات المفرغة في الميناء وإنما هناك خسائر أخرى مماثلة لها ترتبط بالحاويات المفرغة سعت 40 قدمًا نجدها بالتفصيل في الجدول التالي.

## جدول رقم (1) خسائر رسم المخاطر للحاويات المفرغة مساحة 20 قدمًا للمدة (2015.2019م)

| العام | عدد الحاويات مساحة 20 قدم | الخسائر بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|
| 2015م | 40577 | 18259650 |
| 2016م | 56314 | 25341300 |
| 2017م | 73456 | 33055200 |
| 2018م | 90325 | 40646250 |
| 2019م | 29530 | 13288500 |
| الإجمالي | 290202 | 130590900 |

ملاحظة: توجد هناك خطوط ملاحية أخرى ولكننا احتسبنا تكلفة الشحن عن طريق الخط الملاحي HPL لكونها أقل تكلفة شحن من بين الخطوط الملاحية الأخرى هذا بالإضافة لوجود رسوم أخرى أكبر بكثير من ذلك لم نتطرق لها تمثل تسربات من النقد الأجنبي لدى البلد.

- المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، دراسة أثر ارتفاع أقساط التأمين البحري على الاقتصاد، الإدارة العامة للتخطيط والتسويق والاعلام.

## جدول رقم (2) خسائر رسم المخاطر للحاويات المفرغة مساحة 40 قدمًا للمدة (2015.2019م)

| العام | عدد الحاويات مساحة 40 قدم | الخسائر بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|
| 2015م | 26492 | 23842800 |
| 2016م | 36218 | 32596200 |
| 2017م | 47547 | 42792300 |
| 2018م | 54664 | 49197600 |
| 2019م | 21144 | 19029600 |
| الإجمالي | 186065 | 167458500 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، دراسة أثر ارتفاع أقساط التأمين البحري على الاقتصاد، الإدارة العامة للتخطيط والتسويق والاعلام.

نجد في الجدول الارتفاع الملحوظ في الخسائر الاقتصادية التي مُني بها اقتصاد الجمهورية اليمنية في المدة 2015 ـــ 2019م، إذ تقدر قيمتها في المدة ( 2015ـ 2019م) بمبلغ 167458500 دولار.

## الخلاصة:

نستطيع القول ان مسار الهجمات في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يمثل ذات السيناريو لهجمات الصوماليون في بداياتهم الأولى عندما خولوا لأنفسهم مهمة حماية مياههم الإقليمية ومن ثم تحولت إلى مهنة تهدد حركة الملاحة الدولية، الأمر ذاته يحدث حاليًا في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولكنه يمثل المراحل الأولى للتعطيل.

## حلول مواجهة المشكلة

1. إحلال السلام في البلد لاستقرار حركة التجارة المنقولة بحرًا عبر باب المندب.
2. اسراع الحكومة اليمنية في تنفيذ وضع الضمان البنكي في شركات التأمين لتخفيض حدة رسوم مرور خطوط الملاحة الدولية للموانئ اليمنية.
3. السعي لإقامة مشاريع إنتاجية تعمل على توفير فرص العمل للأيدي العاملة حتى لا تستخدمهم الجماعة لتقويض حركة الملاحة البحرية الدولية.
4. تعزيز الثقة ما بين بيوت المال والسلطات والمنشآت الحكومية
5. تحديث عمل وأداء المنشآت الاقتصادية المحلية بما يلبي احتياجات سوق العمل
6. تفعيل خدمة الشباك الواحد للمستثمرين (للقضاء على رتابة الروتين الإداري المعمول به الطارد للمستثمرين)

أسمنت الوطنية
شريك البناء والتنمية
NCC
www.nccyemen.com

# أسمنت بورتلاند بوزلاني
## EN 197 -1 ; 2011
## CEM II / A-P 42,5N

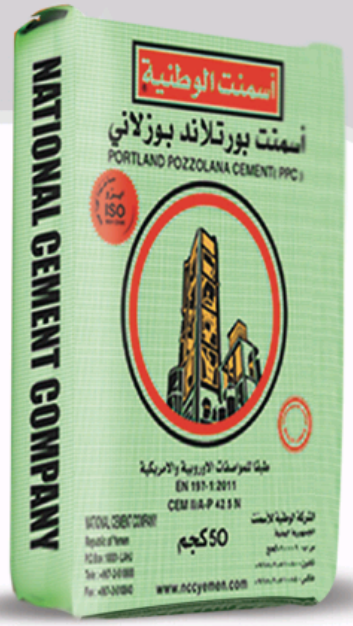


شهادة الجودة العالمية
ISO
9001 : 2015

زيادة العمر الإفتراضي للمبنى

مقاوم الأملاح والأحماض

زيادة قوة تماسك الخرسانة

تقليل تأكل الحديد المستخدم في المباني

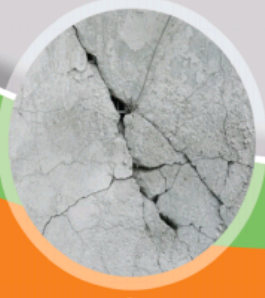

مقاومة التصدعات والتشققات في المباني

اليمن – لحج – المسيمير ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٠٠ ٠٠٩٦٧٢ ٥١٠٨٤٠ ١٠٠٠١ CEMENT@NCCYEMEN.COM WWW.NCCYEMEN.COM

# هروب رؤوس الأموال إلى الخارج (خطر يهدد الاقتصاد اليمني)

## ورقة سياسات عامة

اسراء جعفر السقاف - هيفاء أمين المقطري

## ■ المقدمة:

تعد رؤوس الأموال أحد أهم العوامل التي تساعد في دعم اقتصاديات الدول وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ،إلا أن الحرب الدائرة في اليمن لم تسهم فقط في انهيار الاقتصاد وتدمير العملة الوطنية وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، بل أيضا إلى هجرة هذه الأموال إلى الخارج في الوقت الذي تحتاج فيه البلد لكل دولار لخلق الوظائف والتخفيف من البطالة وتحسين الدخل .. وغيرها من الفوائد الإيجابية للاستثمار، لذلك فإن حاجة الدولة لهذه الأموال المتراكمة في الخارج يفرض عليها النظر بجدية والوقوف أمام هذه المشكلة لاستعادة هذه الأموال أو على الأقل الحفاظ على رؤوس الأموال الحالية وتجنب هروب المزيد منها.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أبرز أسباب هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وتقديم مجموعة من الحلول الاجرائية اللازمة للحد من هروب المتبقي منها خاصة في ظل هذه الأوضاع الذي تشهدها اليمن مالم سوف تشهد البلد مزيدا من التدهور الاقتصادي الناتج عن هذا الهروب لرؤوس الأموال.

وقد تم لاعتماد في توفير بيانات الورقة عبر مجموعة من المقابلات مع القطاع الخاص ومستثمرين الى جانب التقارير المتوفرة عن المشكلة.

وتأتي أهمية هذه الورقة من أنها ستعرض للجهات المختصة أهم الأسباب -من وجهة نظر أصحاب رؤوس الأموال – التي أثرت على استثماراتهم وجعلتهم يهاجرون للاستثمار في بلدان توفر لهم بيئة سياسية واقتصادية أكثر أماناً واستقراراً، وتمنحهم فرص استثمارية مجزية.

## ■ أبعاد المشكلة

أدت الأوضاع التي تشهدها اليمن منذ حوالي عشر سنوات إلى هروب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج وانسحاب الاستثمارات الأجنبية ورحيل الشركات النفطية (والتي كانت عائدتها تشكل حوالي نصف موارد الدولة ) إلى مناطق أكثر أماناً باحثة عن بيئة استثمارية مناسبة لها، حيث تقدر نسبة رؤوس الأموال اليمنية الهاربة بـ 100مليار دولار أي بما نسبته 80% من الاستثمارات الأجنبية المتوسطة، 90% من الاستثمارات الكبرى غادرت اليمن متجهة الى افريقيا والأردن ومصر وماليزيا. محرمة اليمن من الفوائد الإيجابية للاستثمار والتي يمكن أن تحقق جملة من الفوائد أهمها تنمية شاملة للمجتمع و قيمة مضافة الى الدخل القومي وزيادة معدلات النمو وعلاج مشكلة البطالة.

وقد أثر هذا الانخفاض في الاستثمار بشكل مباشر في ارتفاع نسبة الفقر وانحدار قيمة العملة المحلية وحرمان البلد من احتياطيات النقد الأجنبي و تراجع عائدات ضرائب الدولة وموارد وتراجع تنافسية الاقتصاد وتراجع انسياب العملة الأجنبية في السوق المحلية, والعديد من الآثار الأخرى المؤثرة على الاقتصاد اليمني والمواطنين وقد سجلت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام 2014عدد (104) مشروعاً استثماريا برأس مال استثماري بلغ (176.2) مليار ريال وبفارق عن العام 2013 بلغ أكثر من(101) مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت (134.39%)، وقيمة موجودات ثابتة بلغت (95.3) مليار ريال ، حيث وفرت هذه المشاريع (5437) فرصة عمل , إلا أنها سجلت أرقاما سالبة خلال العام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة وهي اليوم تكاد تكون المشروعات الاستثمارية المسجلة منعدمة بعد سبع سنوات من الصراع المسلح.

ويعود هذا الهروب لعدد من الأسباب بحسب ما اظهرته المقابلات التي تم اجراؤها من أجل تنفيذ هذه الورقة مع مجموعة من المستثمرين اليمنيين وقد كانت كالتالي:

### 1. انحدار المناخ الاستثماري العام في اليمن:

يهرب المستثمرون من البلد بسبب طلب أطراف الصراع أموال طائلة منهم مقابل توفير الحماية أو اجبارهم على الاسهام في تمويل الصراع القائم.

يرى أغلب المبحوثين من رجال الأعمال الذين تم مقابلتهم أن المناخ الملائم للاستثمار لم يعد متوفراً في اليمن، حيث أدت الحرب إلى تآكل فرص الاستثمار وارتفاع مخاطره كما انعكس ضعف اداء مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على تقديم الخدمات اللازمة لضمان الاستثمار وفي مقدمتها خدمات الامن والعدالة وحماية الاستثمارات وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وبروز جماعات مسلحة مسيطرة على القرار خارج الأطر الرسمية وغيرها من العوامل التي تدفع إلى انحدار المناخ الاستثماري

### 2. غياب الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني:

أدى غياب الأمن والاستقرار وتفاقم الصراع الدائم بين الأطراف المختلفة في اليمن إلى إغلاق عدد كبير من الشركات والاستثمارات وتوجهها للخارج

بحثا عن الأمان وعن الفرق المتوقع في البلد الأصل والضمانات المحيطة بالاستثمار وبين العائد المحتمل في الخارج وضماناته، حيث وصل عدد كبير من المستثمرين لقناعة تامة بأن اليمن لا تصلح للاستثمار.

وتتمثل أهم اسباب غياب الأمن باليمن بالصراع الدائم فيها والذي بدوره يؤدي الى الاضرار بالمنشآت الاستثمارية وهذا ما يشكل خوفاً كبيراً لدى المستثمرين من خسارتهم المفاجأة لجميع استثماراتهم، بالإضافة إلى ابتزاز المستثمرين وطلب بعض أطراف الصراع مشاركتهم في عوائد الاستثمار أو دفع مبالغ طائلة مقابل توفير الحماية لهم كل هذا وأكثر جعل اليمن تصنف كرابع أسوأ دولة في العالم لإقامة الأعمال فيها من بين 190 دولة حيث جاءت بالمرتبة 187 في حين كانت فنزويلا وأرتيريا في المركزين 188 و189 على التوالي، فيما حلت الصومال في المركز 190 والأخير . أي أن تصنيف اليمن قد تراجع بـ 22 مركزاً مقارنة بمركزه في ذات المؤشر عام 2015. وقد صنف التقرير اليمن كواحدة من أسوأ خمسة بلدان للتجارة عبر الحدود، وتأمين الكهرباء، والحصول على الائتمان، والتعامل مع رخص البناء.

## 3. عجز النظام المصرفي:

عجز النظام المصرفي في اليمن عن مواكبة التطور الحاصل في الأنظمة المصرفية العالمية، حيث عجزت عن معالجته الحكومات السابقة لأنه يتبنى آليات مصرفية قديمة جداً، وينظر للمستثمر بأنه فاقد للمصداقية ولا يشجعه على الدخول للسوق. ناهيك عن أزمة السيولة التي يشهدها هذا القطاع وهو ما يعيق نشاط الشركات الخاصة

> يهرب المستثمرون من البلد بسبب طلب أطراف الصراع أموال طائلة منهم مقابل توفير الحماية أو اجبارهم على الاسهام في تمويل الصراع القائم.

واستثماراتها

يقول الأستاذ قحطان وهو مستثمر يمني بأن رجال الأعمال أصبحوا لا يبحثون عن تسهيلات ومزايا استثمارية بل كل ما يبحثون عنه هو توفير الحقوق لهم كمستثمرين.

> يقول الأستاذ قحطان وهو مستثمر يمني بأن رجال الأعمال أصبحوا لا يبحثون عن تسهيلات ومزايا استثمارية بل كل ما يبحثون عنه هو توفير الحقوق لهم كمستثمرين.

لقد فقد كثير من العملاء والأعمال ثقتهم في القطاع المصرفي وقرروا سحب سيولتهم من النظام المصرفي الرسمي ووضعها في السوق غير المنتظمة، وزاد هذا السيناريو مخاطر غسيل الأموال وتكاليف إقامة الأعمال، إضافة إلى إعاقة التجارة، وتعقيد المعاملات المالية مع النظام المالي العالمي، لأن البنوك العالمية تمتنع عن التعامل مع النظام المصرفي اليمني، كما أن تشظي البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن قد زاد من صعوبة عقد الصفقات التجارية خصوصاً استيراد البضائع من الخارج.

لقد واجه القطاع المصرفي تحديات قاهرة في سياق التكيف مع آليات وتوجيهات متضاربة من فروع البنك المركزي المتعارضة، ويُضاف إلى ذلك عدم وجود سلطات مالية موحدة، وهو ما تسبب في فرض رسوم جمركية وضرائب مزدوجة.

## 4. الميزات التي تقدمها الدول الأخرى:

وجد العديد من أصحاب رؤوس الأموال اليمنيين طريقهم إلى عدد من الدول بينها مصر وتركيا وسلطنة عمان وافريقيا، حيث بلغ اجمالي الاستثمارات اليمنية في مصر فقط 12 مليار دولار و 4 مليار دولار ، في تركيا في العام 2019 (وفقا لهيئة الاستثمار المصرية، وهيئة الإحصاء التركية) وذلك بسبب الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها هذه الدول لهم متمثلة في الإعفاءات الضريبية ومنح الجنسيات للمستثمرين.

## 5. تدهور البنية التحتية والخدمات:

قام مجموعة من المستثمرين في عدن بإنشاء صندوق التنمية لرجال المال والأعمال بالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية والذي يهدف لعمل مجموعة من الاصلاحات الخدمية والتنموية في مجال البنية التحتية.

أدت الحرب الدائرة في اليمن إلى خسائر هائلة في البنية التحتية لليمن فقد بلغت قيمة الاضرار في 12 قطاع في 16 مدينة فقط ما بين 6.9 مليار دولار و8.5 مليار دولار في العام 2020 وفقا لإحصائية أعدها البنك الدولي والحكومة ممثلا بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وهو ما يؤثر وبصورة مباشرة على قرار المستثمرين في عدم الاستثمار باليمن,

## 6. تدهور قطاع الاستيراد والتصدير وتضييق الخناق على المستثمرين:

أدى تحويل خطوط الشحن التجاري من الحديدة إلى عدن إلى زيادة الأعباء على التجار والمستثمرين حيث أصبحت الشاحنة تحتاج إلى أربعة أشهر للوصول إلى وجهتها الأخيرة ناهيك عن فرض أقساط تأمين إضافية، نتيجة مخاطر الحرب، بواقع 500 دولار لكل شحنة تعادل سعة حاوية 20 قدماً و1000 دولار لكل شحنة تعادل سعة 40 قدماً . وبسبب تلك العراقيل والتعقيدات على الموانئ لجأت الكثير من شركات الملاحة والشحن إلى التوقف عن العمل وتسريح عمالها أو اللجوء إلى بلدان أخرى للاستثمار.

ومما سبق نستنتج ما يلي:

1- أن غياب الاستقرار السياسي

> قام مجموعة من المستثمرين في عدن بإنشاء صندوق التنمية لرجال المال والأعمال بالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية والذي يهدف لعمل مجموعة من الاصلاحات الخدمية والتنموية في مجال البنية التحتية.

والاقتصادي وانتشار مظاهر العشوائية في إدارة الدولة وسلوك النهب في التعامل مع المستثمرين كانت أحد العوامل الرئيسية لهروب رؤوس الأموال حتى لا تتعرض أموالهم للضياع .

2- أن غياب البنية التحتية وخصوصا في قطاع الكهرباء والماء يؤدي الى ارتفاع تكاليف الاستثمار وهو ما يضاعف تكلفة الإنتاج ويفرغه من جدواه.

3- أن هذه الهجرة تشكل خطورة على الاقتصاد الوطني

على المستوى القريب والمتوسط والبعيد. حيث ستؤدي إلى مزيد من التراجع في حجم الإنتاج القومي وارتفاع الأسعار الأمر الذي سيصيب الاقتصاد الوطني بمزيد من الانهيار.

4- أن الأموال التي تخرج من اليمن لا يمكن عودتها بسهولة ولاستقطاب المزيد من هذه الأموال يجب أن يكون المستثمر اليمني في الصفوف الأولى وإلا فلن يدخل أي مستثمر أخر.

5- أن عدم معالجة مشاكل المستثمرين الحاليين على وجه السرعة سيؤدي إلى هروب المتبقي منها في أقرب فرصة وهو ما سيزيد من كارثية الوضع.

## ■ تجارب وممارسات دولية لاستقطاب رؤوس الأموال:

### تجربة اثيوبيا:

استطاعت اثيوبيا التي كانت تعاني من صراع واضطراب داخلي وشعبي على مدار سنوات من تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق في مجالات عديدة ،عن طريق تبني خطط لتحرير الاقتصاد تضمنت تحريراً جزئياً للشركات الحكومية شمل قطاعات الاتصال والفنادق والمناطق الصناعية بالإضافة للإصلاح بين القبائل والقوى المتصارعة، ووضع خطط للنمو والتحول الاقتصادي وكانت الأولوية لتنمية القطاع الزراعي والتسهيلات الكبيرة التي تقدم فيه متمثلة بتقديم الأرض بإيجار مناسب خلال سنوات طويلة، أو تقديم القروض البنكية التي تصل إلى 70 % من كلفة المشروع وبنسبة فائدة معقولة، وساهم ذلك في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي تعد المحرك الأساسي لعملية التنمية خصوصاً في الدول التي لا تستطيع موازنتها العامة من تغطية نفقات مشاريع البنية التحتية.

ومن خلال التجربة الاثيوبية نستطيع استخلاص التالي:

1- تلعب القيادة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية. حيث عملت القيادة الأثيوبية على تحديد المشاكل والتحديات ومصادر النزاعات، وصاغت الحلول المثلى لها، كما أنها تضمن بناء القدرات على جميع المستويات وبطريقة مناسبة.

2- التركيز على قطاع اقتصادي حيوي تتميز به البلد، وجعله مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتقديم خطط وتسهيلات للمستثمرين للاستثمار في هذا الجانب..

3- إن أياً من النجاحات التي حققتها اثيوبيا لم يكن لها أن تتحقق لو لا الاستقرار السياسي. فبعد فترة طويلة من الحرب الأهلية والقمع، بدأ الاستقرار السياسي في النمو ابتداء من عام 1991م ويوفر الدستور الديمقراطي الفيدرالي أطاراً لتكافؤ الفرص للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية لجميع شرائح المجتمع.

ومن خلال مقارنة تجربة اثيوبيا بالتجربة اليمنية نستطيع أن نقول إن اليمن تتصف بالتالي:

1. غياب الإرادة السياسية الدولية والمحلية لتسوية النزاعات القائمة في اليمن ورفض تقديم التنازلات من قبل أطراف النزاع وتغليب المصلحة الوطنية لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار.
2. عدم وجود خطط واضحة تقدم للمستثمرين لتوجيه استثماراتهم في المجالات الحيوية في البلد والتي ستعمل على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
3. التفريط بالسيادة الوطنية والاحتكام لقوى خارجية تفرض قيودا على أنواع الصادرات وتحرم المصانع المحلية من الحصول على المواد الخام وهو ما يشكل عائقاً أمام أي استثمار حالي أو مستقبلي.

## ■ الحل المقترح:

بالنظر إلى تحليل أسباب المشكلة نجد أن جذور المشكلة تكمن في عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني في البلد والذي تسبب بدوره في الانكماش الاقتصادي وانهيار العملة وعدم وجود سلطات مركزية قادرة على انفاذ القانون، لذلك فالأمل ضعيف للدخول في استثمارات جديدة، إضافة الى ضعف قدرات الدولة والجهات الرسمية على تجاوز الحد الأدنى من المعوقات التي تواجه المستثمرين في البلد.

وعليه فإن أي حل آخر غير التعجيل بعمليات إحلال السلام في اليمن لن يكون له أي تأثير في استقطاب رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية، ومع ذلك توصي الورقة بأنه من الاجدى العمل على حل مشاكل الاستثمار القائم حاليا عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

1. وقف الجبايات غير القانونية على المصانع كمصانع الاسمنت ومنع الجبايات في النقاط على حمولة النقل التجاري وعمليات التقطع لحمولاتها من قبل النقاط والميليشيات تحت مسميات الدعم والحماية.
2. إيقاف أي عمليات جباية من المستثمرين ورجال الأعمال للمجموعات المسلحة بمختلف أشكاله.
3. دعم المبادرات التي تقوم من حين لأخر لإيجاد صيغة تعاون في بعض القرارات المتعلقة بالإدارة المصرفية بين بنكي عدن وصنعاء للتخفيف من تأثيرات ازدواجية القرارات والناي بالاقتصاد عن الصراع لصالح الاقتصاد الوطني ككل.
4. قيام اللجنة الاقتصادية بوضع الية تسرع من منح التصاريح وفقا للقانون ووقف أي تعليق الإعفاءات المقررة قانوناً لهذه المصانع.
5. وقف عمليات منع استيراد بدائل الخدمات التي لا تستطيع أن تقدمها الدولة كألواح الطاقة الشمسية وتنقيح قائمة السلع الذي يحظر استيرادها، منها المواد الخام والتي على أثرها تم اغلاق بعض المصانع وهجرة أصحابها.
6. تعجيل حل النزاعات والقضايا المرتبطة بالمستثمرين الحاليين.
7. منح حوافز ضريبية وإعفاءات لفترات زمنية محددة، وأيضاً توفير موارد كافية لبرامج دعم الأعمال التجارية، للحفاظ على استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
8. على الهيئة العامة للاستثمار أن تقوم بتقديم الاستشارات للمستثمرين وتوفير المعلومات والبيانات عن فرص الاستثمار المرتقبة في حال رغب المستثمرين الحاليين الدخول في استثمارات جديدة.
9. حصر المشاريع الاستثمارية الناجحة وتوثيقها والترويج عنها والاستفادة منها في اعداد دليل الاستثمار.

## التوصيات:

ولضمان نجاح الحل يجب أن يتم تطوير صيغة شراكة بين اللجنة الاقتصادية والقطاع الخاص لتجاوز المعوقات القائمة ودعم ثقة المستثمرين والقطاع الخاص بالاقتصاد الوطني والعمل المتدرج لتجاوز المعوقات القائمة بشكل متدرج.

### - المراجع والهوامش:


مقال اليمن فقير وملياراته تسرح في الخارج- العربي الجديد- 2016

الهيئة العامة للاستثمار -أهم مؤشرات الاستثمار خلال فترة 2012-2013

نتائج مقابلات مع خمسة من رجال الأعمال اليمنين

وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية- وزارة التخطيط والتعاون الدولي -قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية - ص 9

موقع الهيئة العامة للاستعلامات العلاقات المصرية اليمنية https://www.sis.gov.eg/section/127/5481?lang=ar7

التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن مجموعة البنك الدولي المرحلة الثالثة 2020

نتائج بحث ميداني

# طريق الحرير واليمن "الفرصة الضائعة"

جلاء محمد الجوهري

■ غالبا ما يستهل الرئيس الصيني شي جين بينغ خطاباته مع الرؤساء العرب بكمية من العاطفة والحميمية "كلما التقيت مع الأصدقاء العرب، شعرت وكأني أجتمع مع الأصدقاء القدامى، إن هذا الإحساس بالتقارب جاء من المحبة والصدق في التعامل مع بعضنا البعض ونشأ عبر التاريخ الطويل من التواصل بين الأمتين الصينية والعربية".

ان تاريخ التجارة الصيني العربي امتد لسنوات عديدة تجسدت من خلال طريق الحرير او كما سماه العرب "طريق البخور"، وطريق الحرير شملت طرق برية وبحرية بطول 12 ألف كيلومتر، ربطت آسيا والشرق الأوسط وأوروبا لمئات السنين بروابط تجارية وثقافية ودينية وفلسفية، تم من خلالها تبادل السلع والمنتجات كالحرير والعطور والبخور والتوابل وغيرها، وكذلك تبادل الثقافات والعلوم.

لطالما آمنت الصين بالقوة الناعمة واجادت استخدامها من خلال ادواتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتجسدت في العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط حيث كانت المستورد الأول للنفط والمستفيد الأول من الممرات المائية مضيق هرمز، ممر قناة السويس، باب المندب حيث بلغ تبادلها التجاري مع الشرق الأوسط حوالي 100 مليار دولار في العقد الأول من الالفية الجديدة، وتحولت الصين الى مصدر أساسي لواردات المنطقة من السلع المختلفة منخفضة التكلفة.

في اواخر عام 2013 في كازاخستان تحديدا تحدث الرئيس الصيني عن مبادرة "الحزام والطريق" وإعادة احياء طريق الحرير القديم ،والاستفادة من نمو التجارة العالمية والبحث عن أسواق جديدة يتم من خلالها تعزيز مكانة اليوان عالميا الذي تم اضافته الى سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي ،وحيث يتم من خلاله تسوية التعاملات التجارية الصينية مع دول الأعضاء في المبادرة والاستفادة من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة بغرض تنمية المنطقة الغربية و توازنات المصالح في الصين ،وهي تعتبر أكبر شريك تجاري ومستثمر خارجي للعديد من دول المنطقة باستثمارات تفوق التريليون دولار.

لليمن كجزء من المنطقة ودولة الصين محطات اقتصادية وسياسية مشتركة عديدة، فالبَلَدان يؤمنان بتوجهات عابرة للحدود متشابهة إلى حد ما، تقوم على سيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمحافظة على وحدة الأراضي، وتشارك المنافع، والمطالبة بنظام دولي عادل. كما أن الصين تحوز طموحًا اقتصاديًّا تمثل الدول النامية ساحته الأهم وينصب التركيز الصيني على اليمن نظرًا لأهمية موقعها الجغرافي المشاطئ لطريق الحرير البحري، فاليمن تقع في الركن الغربي لشبه الجزيرة العربية، وتطل عبر سواحلها الممتدة من بحر العرب حتى البحر الأحمر على أحد أهم مسارات الملاحة الدولية، حيث كان ممرها المائي باب المندب وميناء عدن أحد اهم محطات الطريق البحري في مبادرة الحزام والطريق وهذا نابع من الأهمية الجيواستراتيجية لموقعها الذي يمر من خلاله 5% من تجارة العالم.

• ميناء عدن: يحظى بميزة جغرافية ذات مكانة جيو-استراتيجية مهمة بالنسبة لطريق الحرير البحري، وبإمكان الميناء أن يكون محطة ترانزيت تقع في منتصف طريق الحرير الممتد من شرق آسيا وحتى غرب أفريقيا وأوروبا، وفي مقارنة تبرهن أهمية الموقع الجغرافي لميناء عدن، إنّ الميناء يمتلك خصائص مكانية مميزة

• مضيق باب المندب: يربط المضيق البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب، وتتوسطه جزيرة "ميون" اليمنية، ويتيح عرض القناة الغربية من المضيق -والتي تبلغ 25 كم ويصل عمقها الى 310م- عبور لشتى الناقلات بمختلف حمولاتها. لقد تعاظمت الأهمية الجيو-استراتيجية لمضيق باب المندب عالميًا بالتوازي مع تزايد نشاط الملاحة الدولية عبره، وبالتحديد حينما الصين استحوذت على حصة سوقية وازنة في حجم التبادلات التجارية العالمية، وأضحت بالمقابل معظم البلدان في أوروبا وأفريقيا والأمريكيتين أكبر الأسواق المستهلكة للمنتجات والسلع الصينية، كما ضاعفت الطفرة الاقتصادية الصينية حاجتها للمواد الخام، والمقدر أن 21 ألف قطعة بحرية محملة بالبضائع ومواد الخام الأولية تعبر مضيق باب المندب سنويًا. ويخلق هذا النشاط البحري في هذا المضيق الحيوي حاجة قصوى لدى الصين لتأمين حركة الملاحة الدولية فيه.

بعد شهر من اعلان مبادرة الطريق والحزام قام الرئيس هادي بزيارة الصين وتحصّل على عقد شراكة صينية من اجل تطوير الميناء بعد الغاء عقد شركة موانئ دبي العالمية، وتم عمل خطة تطوير القدرة الاستيعابية واستجابت الصين واقرت ما يزيد نصف مليار دولار لتنمية الميناء، وكان سينتج عن ذلك مكاسب استراتيجية.

ومع اندلاع لحرب في مارس 2015 وتم تأجيل المشاريع المزمع اقامتها او تم الاتفاق عليه ومنها الانضمام لطريق الحرير الفرصة الضائعة على اليمن.

لم تتوقف المحاولات من الجانب اليمني حيث في ابريل 2019 زار وفد حكومي يمني الصين ووقع مذكرة الانضمام ضمن اعمال القمة الثانية لطريق الحرير ،ولكن مع استمرار الصراع اليمني لم يتم التنفيذ الفعلي لخطوات ما بعد توقيع المذكرة وما زلنا في المربع الأول، ان العديد من الدول استفادت بشكل ملحوظ من الاتفاقية مثل دول مجاورة كجيبوتي و عمان وأخرى كالباكستان الذي تم فيها إعادة تأهيل وبناء ميناء جوادر وإدراجه كمحطة مستحدثة لمحطات طريق الحرير البحري ،حتى الآن وقعت 172 دولة ومنظمة دولية أكثر من 200 اتفاقية تعاون مع الصين بشأن البناء المشترك ضمن مبادرة "الحزام والطريق" ،وتم إنشاء أكثر من 90 آلية تعاون ثنائي.

المراجع: استخداما لشبكة المعلومات العالمية.
-1موقع سفارة جمهورية الصين الشعبية في الأردن، كلمة الرئيس الصيني
-2شبكة طريق الحرير الصيني الإخبارية، الحزام والطريق/الإنجازات
-3علي عبدالله، مدونة خيوط، اليمن على طريق الحرير
-4موقع سفارة جمهورية الصين الشعبية في اليمن

# مجموعة السعدي التجارية
# AL-SADI TRADING GROUP

## مشاريع الطاقة الكهربائية
## Electrical Power Projects

## تأجير محطات الكهرباء
## Rental Power Plants

## أنظمة الطاقة الشمسية
## Solar Power Systems


Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

# الجدوى من الطاقة الشمسية في التوليد لتخفيف العجز في محطات توليد الكهرباء التقليدية في عدن

اعداد الباحث : وقاص محمد احمد نعمان

## مقدمة:

اصبحت الطاقة المتجددة و خصوصا الطاقة الشمسية بمثابة البديل المثالي الذي تسعى الية البشرية لمواجهة ارتفاع اسعار الوقود و ما يترتب ايضا من اثار سلبية مثل التلوث البيئي . و مع النمو المطرد في عدد السكان و ما ترتب علية من ازدياد في استهلاك التيار الكهربائي ، كان من الضرورة من تشجيع و تعزيز الاستغلال الامثل للطاقة الشمسية ، سعيا لإيجاد بعض الحلول لما تعانية العاصمة عدن من ازمات متلاحقة و خانقة على جميع الصعد المرتبطة بقطاع الطاقة سواء القطاع العام او القطاع الخاص ، وهدا يستوجب استنهاض الدولة في تعزيز الاستثمار في ذات المجال .

وعلى صعيد متصل ، فئن ضعف عملية جباية الاموال المستحقة للمؤسسة العامة للكهرباء لدى المدارس و الجامعات و المرافق الحكومية وانارة الشوارع حيث تتبع انارة الشوارع المؤسسة العامة للطرق و الجسور و المساجد التي تتبع وزارة الاوقاف .

و نتيجة لظروف الحرب ، و عدم مقدرة المؤسسة العامة على شراء الوقود الخاص بتشغيل محطات التوليد ، نتيجة لعدم مقدرتها على تحصيل ايراداتها من بيع التيار الكهربائي مما فاقم المشكلة لدا المؤسسة العامة للكهرباء عدن ، فان الله وهب لمدينة عدن وفورات في الطاقة الشمسية المتجددة المجانية ، التي تحفز نشر و استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية على نطاق المدارس و الجامعات و المرافق الحكومية ، لان هدة المرافق تعمل في فترة النهار اي وقت دروة الطاقة الشمسية المتاحة مجاناً ، مما يعطيها ميزه استمرارية التيار الكهروضوئي في فترة النهار دون انقطاع ، بعكس ما هو حاصل الان مع الشبكة التقليدية من انقطاعات متكررة ، و يتبين اهمية وجوب التركيز على الاستثمار في ذات المجال لما ينبني علية من وفورات مستقبلية في الطاقة البديلة المتجددة ، و هناك اثار ايجابية سواء على الصعيد الحكومي حيث تقليل الفواتير المتراكمة ، و الصعيد الاخر تقليل العجز على الشبكة و المحولات الفرعية و محطات التوليد ، التي تعاني من عجز مستمر خلال العام ، حيث تعتبر محطات التوليد التقليدية عالية التكلفة بسبب الوقود الديزل والمازوت المستورد بالعملة الاجنبية (النقد الاجنبي)

## المشكلة:

تعاني العاصمة عدن من ازمة حقيقية في نقص امدادات الطاقة الكهربائية ، وقد اثر هدا سلبا على نوع و جودة الخدمات المقدمة في كافة المجالات و الاصعدة ، وخصوصا ان نحن قادمون على فصل الصيف ، ومن هدا المنطلق تهدف الدراسة الى توفير البدائل الاقل كلفة و ذات كفاءة فنية عالية .

اذ ان محطات توليد التقليدية التي تعتمد على الوقود ، تعاني من عجز كبير في توفير الطاقة الكهربائية للعاصمة عدن ، وايضا نتيجة للتوسع العمراني الكبير التي تشهده العاصمة عدن ، و النزوح السكاني من المحافظات و الريف الى العاصمة عدن نتيجة الحرب ، عمل على تفاقم العجز في توليد الطاقة الكهربائية .. وعدم قدرة الحكومة على وضع خطط مستقبلية لمعالجة وضع الكهرباء نتيجة ظروف الحرب .

## الحلول:

### اولاً : الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بدون وجود نظام تخزين

1- المدارس والجامعات والمرافق الحكومية:

ان نظام الطاقة الكهروضوئية المرتبط بالشبكة بدون وجود نظام تخزين ، يعتبر من افضل الانظمة الشمسية من حيث الكلفة و الجدوى الاقتصادية،

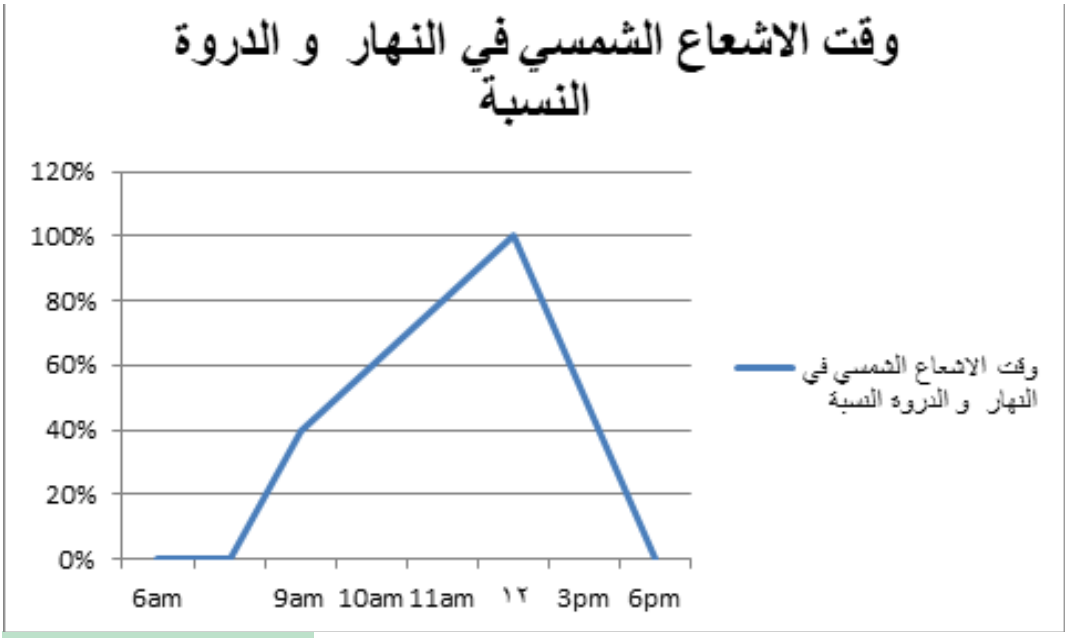


المصدر : من اعداد الباحث .

حيث يعمل على ضمان استمرار التيار الكهربائي المتدفق من الطاقة الشمسية خلال فترة النهار ، وهو ما نحتاجه للمرافق و المنشآت التي تعمل في فترة النهار فقط.

وقد طبقت هذة الانظمة في المزارع من اجل الري المحاصيل الزراعية من الابار ،فقد استبدل نظام المولدات التي تعمل بالديزل المكلف و المرتفع قيمته و الذي يؤدي الى ارتفاع تكلفة و قيمة المحاصيل الزراعية للمستهلك ، و تم استبداله بنظام الطاقة الشمسية بدون وجود نظام تخزين ، وذلك لعمل المزارع خلال فترة النهار فقط في الزراعة و في الري للمحاصيل الزراعية من الابار ، حيث يتم الري من الابار للمحاصيل الزراعية بالنظام الشمسي مجاناً بدون اي تكلفة ، حيث ان النظام الشمسي لا يحتاج الى صيانة سوى تنظيف الاسطح الالواح الشمسية مرة كل اسبوع من الغبار و الاتربة ، و عمرها الافتراضي تقريباً 25 عام .

## ثانياً: الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء مع وجود نظام تخزين:

--1 انارة الشوارع :

يمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية في انارة الشوارع مع وجود نظام تخزين ، بحيث يتم تخزين الطاقة الشمسية في النهار و استخدامها في الليل لإنارة الشوارع بصورة مستدامة دون انقطاع . حيث ان استهلاك العمود الواحد من الانارة من الشبكة العامة للكهرباء ابو كشافان اضاءة بـ ( 400 وات ) اين ثلاث اعمدة انارة تساوي ( 1200وات ) و هو ما يقارب استهلاك مكيف طن الا ربع للكهرباء لدا من الجدوى استبدال انارة الشوارع بالطاقة الشمسية لاستمرار تدفق الانارة بصورة مستدامة اثناء الفترة المسائية ( ليلاً ) و التخفيف على الشبكة العامة و محطات التوليد .

--2 المساجد :

تتمتع المساجد بأسطح واسعه يمكن استغلالها في تركيب الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء للمساجد مع وجود نظام تخزين ، و التقليل من الفواتير الكهرباء التي تتحملها وزارة الاوقاف في تسديدها لوزارة الكهرباء ، الا ان الاوضاع الاخيرة بسبب الحرب تراكمت المديونية على وزارة الاوقاف ، ولم يتمكنوا من سداد فواتير الكهرباء ، و بالتالي فان الحلول البديلة لاستخدام الطاقة الشمسية هي اكثر جدوى في استمرارية التيار الكهربائي للمساجد والتقليل من فواتير الكهرباء الى اكثر من النصف ، بل يمكن تقليل الفواتير الى الصفر اذا تم الاعتماد بشكل كامل على الطاقة الشمسية في فصل الشتاء ، بينما في فصل الصيف يمكن استثناء نظام التكييف من المنظومة الشمسية.

المراجع :
-1المهندس عايش الوهطي ، كبير المهندسين في المنطقة الثالثة كهرباء عدن.
-2هبة الله ثروت يوسف، التأثير والفني والاقتصادي لاستخدام الطاقة الشمسية المرتبطة بالشبكة الكهرباء في قطاع غزه ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية غزره ، 2017م .
-3عمرو الشرفاء وعبدالله السبيعي و و ايمن عبدالجبار وشافي الحصين ، الجدوى الاقتصادية لاستخدام انظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على اسطح المساجد ، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ، دراسة المملكة العربية السعودية ،2019م.
-4مركز الدراسات و البحوث – غرفة الشرقية ، اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية.

# البرازيل

## تجربة لابد من الاستفادة منها

## القضاء على الفقر بابتكار السياسات

د/ سامي محمد قاسم
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

إن تجربة البرازيل هي تجربة تستحق الدراسة والوقوف عندها مليا لملاحظة التغيرات التي احدثتها في بنيان بلد كان الفقر يعصف بأركانه ويقوده الى براثن الفساد والجهل والصراعات السياسية وتحولات جعلت من البرازيل منارة لابتكار الحلول الاقتصادية التي اصبحت من علامات النظريات التنموية الحديثة ومركزا يشار اليه بالبنان في التغيير الشامل ومثال على قدرة تحويل الصعوبات إلى محفزات للنمو الاقتصادي والاجتماعي فمن مبادئ الموازنة التشاركية التي شهدت اول ظهور لافكارها وتطبيقاتها في بورتو اليجري إلى المحفظة الاجتماعية مرورا بتحولات سياسية واقتصادية غيرت ملامح هذا البلد اللاتيني المتحدث بالبرتغالية في وسط اقليمي يتحدث الاسبانية ولكنه ابا إلا ان يتميز ويتفرد عن محيطه.

رسمياً جمهورية البرازيل الفدرالية هي أكبر بلد في منطقة أمريكا الجنوبية وأمريكا الجنوبية. وهي خامس أكبر بلد، من حيث المساحة الجغرافية، وعدد السكان، بأكثر من 193 مليون نسمةوهي أكبر بلد ناطقة بالبرتغالية في العالم، والوحيدة في الأميركتين. يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، وللبرازيل ساحل يمتد بطول 7491 كم ويحدها من الشمال فنزويلا، غويانا، سورينام والاقليم الفرنسي وراء البحار غويانا الفرنسية؛ ومن الشمال الغربي كولومبيا؛ من الغرب بوليفيا وبيرو؛ من الجنوب الغربي الأرجنتين وباراغواي ومن الجنوب اوروغواي، تتشارك البرازيل بحدودها مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية عدا الإكوادور وتشيلي.

كانت البرازيل مستعمرة برتغالية منذ وصول بدرو ألفارس كابرال عام 1500، حتى 1815، عندما أصبحت جزءاً من المملكة المتحدة للبرتغال، البرازيل وألغارفس. كان الرابط الاستعماري في الواقع قد كسر قبلها بعدة سنوات، عام 1808، عندما انتقلت عاصمة الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية من لشبونة إلى ريو دي جانيرو، بعدما غزا نابليون البرتغال. حصلت البرازيل استقلالها عام 1822 بعد تأسيس امبراطورية البرازيل، دولة موحدة تحت حكم ملكي دستوري ونظام برلماني، أصبحت البلاد جمهورية رئاسية عام 1889، بعد انقلاب عسكري أعلن على إثره الجمهورية، وشهدت البلاد فترات من الحكم الاستبدادي بالإضافة إلى حكومات نيابية في كثير من الأعوام.

البرازيل جمهورية تتكون من 26 ولاية، ومقاطعة فيدرالية واحدة. وتتألف المقاطعة الفيدرالية من برازيليا العاصمة.

أدى القادة العسكريون دورًا مهمًا في الحكومة البرازيلية، وقد رأس ضباط الجيش الحكومة في أوقات مختلفة. كما رأس الحكومة في أوقات أخرى مدنيون منتخبون يساندهم ضباط الجيش، وفي عام 1964 استولت مجموعة من الضباط العسكريين على السلطة من الحكومة المنتخبة، وبدأ عهد الحكم العسكري. وانتهى هذا العهد عام 1985، حيث انتقلت السلطة إلى حكومة مدنية يرأسها رئيس منتخب.

الاقتصاد البرازيلي هو سابع أكبر اقتصاد عالمي من حيث الناتج المحلي الاسمي وسابع أكبر اقتصاد من حيث القدرة الشرائية المقارنة، في 2012 كما أن البرازيل عضوة في مجموعة بريك، وهي أحد أسرع اقتصاد نامي في العالم، تعتمد البرازيل على أموالها الخاصة وتستثمر في الشركات المحلية الكبرى.

يمتد إقليم الأمازون عبر معظم شمال البرازيل. ويشغل ما يزيد على نصف الدولة. ويتألف هذا الإقليم في المقام الأول من أراضٍ منخفضة تغطيها الأدغال والغابات الإستوائية المطيرة المسماة

سيلفا ويوجد بالإقليم منطقتان جبليتان هما، مرتفعات غيانا في أقصى الشمال والمرتفعات البرازيلية في الجنوب.

تستمر البرازيل اليوم في مواجهة التحول الصعب من دولة نامية إلى دولة متطورة، وتصدر البرازيل عددًا كبيراً، كمًّا ونوعًا، من البضائع المصنعة بالإضافة إلى كثير من منتجات الزراعة والتعدين. وبدأت الطبقة المتوسطة بالبرازيل تزداد عددًا وأعطت المصانع الجديدة، ووحدات الطاقة الكهرومائية والمعادن الأمل في تقدم اقتصادي إضافي في البلاد. وعلى الرغم من احتجاجات المنادين بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية، بدأت البرازيل في إزالة مساحات كبيرة من غابة الأمازون المطيرة من أجل تطويرها.

تتبنى البرازيل سياسات الأسواق الحرة باعتدال والاقتصاد داخلي التوجه، وهي أكبر اقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية وثاني اقتصاد في نصف الكرة الأرضية الغربي، البرازيل أحد أكبر الاقتصادات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو ناتج محلي إجمالي سنوي أكثر من 5%. بالريالات البرازيلية، في 2013، قدر الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 4.403 تريليون ريال برازيلي (2.223 تريليون دولار أمريكي)، من المتوقع أن يصبح الاقتصاد البرازيلي في العقود التالية أحد أكبر الاقتصادات الخمسة الكبرى في العالم.

البرازيل عضو في منظمات اقتصادية متنوعة، مثل مركوسول، اوناسول، G8+5، مجموعة ال20، منظمة التجارة الالمية، ومجموعة كايرنس. ولديها مئات الشركاء التجاريين، وتبلغ السلع المصنعة وشبه المصنعة 60% من صادراتها، في 2008 كان الشركاء التجاريين الرئيسيين للبرازيل: مركوسول وأمريكا اللاتينية (25.9% من التجارة)، الاتحاد الأوروبي (23.4 %)، آسيا (18.9%)، الولايات المتحدة (14.0%)، وآخرون (17.8% ).

في عام 2018 ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي حوالي 8700 دولار أمريكي، في عام 2017 ، كان البرازيل سابع أكبر دولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث حصل على 61 مليار دولار أمريكي.

البرازيل غنية بالمعادن وهي المورِّد الوحيد في العالم لبلورات الكوارتز (المرو) ذات الجودة العالية. كما تحتل مركزاً مرموقًا في العالم بين الدول المنتجة للجمشت والبوكسيت، والبريليوم، والكروم، والماس، والذهب، والجرافيت، وخام الحديد، والمغنيسيوم، والمنجنيز، والميكا والقصدير.

كما تنتج المناجم العقيق والباريت، والصلصال، والنحاس، والرصاص، والجير، والنيكل، والفوسفات، والتوباز، والتنجستن، واليورانيوم. وتنتج الآبار المحاذية للساحل النفط والغاز الطبيعي.

ويوجد في البرازيل أضخم مخزون من خام الحديد في العالم. ويتم استخراج معظم خام الحديد والمعادن الأخرى عن طريق الدولة من ولاية ميناس جيراس، ولقد اكتُشف معظم المخزون الضخم من المعادن خلال أوائل الثمانينيات من القرن العشرين وذلك في إقليم الأمازون بالبرازيل.

لكن السؤال هنا كيف حققت البرازيل كل هذا النمو الاقتصادي بعد الفقر التي كانت تعيشه؟

لم يكن طريق البرازيل لتحقيق النمو مفروشا بالورود فالوضع السياسي غير المستقر والانفلات الامني وانتشار الجريمة والفساد كانت صفة ملازمة للبرازيل ففي عام 2002 وصل حال الاقتصاد البرازيلي الى إعلان "الإفلاس" لأن الدين الخارجي ارتفع الى 250 مليار دولار، وكان رئيسها آنذاك "كاردوزو" إلذي تبنى خطة إصلاح اقتصادية "بلانو الريال" اعتمد فيها على سياسات السوق الحرّ والاستدانة من البنك والصندوق الدوليين، و قبل ان تنتهي فترة ولايته حاول إن يحصل على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 30 مليار لكن الصندوق رفض.

لذلك سعت البرازيل لإيجاد حلول لهذه المشاكل فبدأت الاصلاحات السياسية والامنية وبدأت ذلك من خلال ظهور مبدأ الموازنة التشاركية.

## ■ الموازنة التشاركية:

يعتبر مفهوم الموازنة التشاركية مفهوما جديداً نسبيا إلا انه بدأ بالانتشار في كثير من دول العالم خصوصا تلك الدول التي كانت تعاني من مشكلات ديمقراطية وسياسية وتبحث عن تحقيق معدلات تنمية تمكنها من تجاوز العثرات الاقتصادية التي عانت منها سابقا.

وهي عملية ديمقراطية تتم عن طريق اتخاذ الناس للقرارات التي تهمهم فيما يخص تخصيص جزء من الميزانية المحلية (البلدية) أو العامة بحيث يقوم الناس بمناقشة مشروعات الانفاق العام وتحديد الاولويات الخاصة بها ويكون لهم السلطة لاتخاذ القرارات الفعلية حول المبالغ التي تم انفاقها.

وقد بدأ هذا المفهوم بالتبلور في عام 1989م في مدينة بورتو اليجري في جنوب البرازيل، وفي تسعينيات القرن الماضي انتشرت هذه الممارسة بسرعة من البرازيل إلى دول اخرى في امريكا اللاتينية و أوروبا.

ومن هنا بدأت السلطات المحلية والمواطنين في تحديد احتياجاتهم الفعلية وتحديد موازنات المشاريع ومراقبة تنفيذها مما ساعد على الحد من الفساد والاستغلال المثل للموارد ومشاركة المجتمع في التنمية وصنع القرار الاقتصادي.

## ■ استغلال القدرات الكامنة

بدأت البرازيل في استغلال قدراتها الكامنة ومحاولة تعظيم المنفعة منها وكان من ابرزها قدرتها الزراعية، حيث طورت البرازيل زراعة استوائية على مستوى عال من التنافسية والاستدامة (حاليا يمثل القطاع الزراعي أكثر من 40 ٪ من الصادرات) ، البرازيل عملاق زراعي، فهي الدولة الأولى في إنتاج البن والحوامض والكاكاو، ومن الدول الأولى في إنتاج السكر والقطن والصويا والقمح، وصناعة النبيذ، وتصدير الخضار والثمار واللحوم والأسماك. ويمتاز قطاعها الزراعي بمشاريع التصنيع الزراعي واستغلال الأراضي

الواسعة لديها في الاستثمار في هذا القطاع، الذي يعتبر أحد أعمدة تجارتها مع الخارج..

كما أهتمت البرازيل بتحويل المعوقات أو العقبات التي تعاني منها إلى فرص تزيد من قوتها الاقتصادية فقد كانت البرازيل تعاني من عدد سكان كبير هو الاكبر في امريكا اللاتينية ( ما يقارب 200 مليون نسمة) مما شكل ضغطا على موارد هذا البلد ولكن البرازيل استطاعت تحويل هذه الصعوبة أو العائق إلى ميزة حيث انها من خلال عملية تشجيع وتحفيز الاستثمارات الاجنبية للاستثمار في البرازيل قدمت ميزة لهذه الاستثمارات من خلال ايدي عاملة رخيصة وماهرة مدربة استطاعت من خلالها خلق وظائف لأعداد كبيرة من الايدي العاملة البرازيلية وان تحقق وفر مالي من خلال ضرائب الدخل (يعتبر عبئ الضرائب في البرازيل واحد من اعلى النسب 27.5% أكبر من اسبانيا وكندا)

## ■ خطة القضاء على التضخم البلانو ريال:

البلانو ريال هي مجموعة من التدابير المتخذة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد البرازيلي في عام 1994، خلال فترة رئاسة إيتامار فرانكو . قاد مهندسوها وزير المالية والرئيس اللاحق فرناندو هنريكي كاردوسو . استند بلانو ريال إلى تحليل الأسباب الجذرية للتضخم المفرط في جمهورية البرازيل الجديدة ، والتي خلصت إلى أن هناك قضية تتعلق بالسياسة المالية والتضخم بالقصور الذاتي الشديد والواسع الانتشار.

استطاعت البرازيل اعتبارًا من العام 1995 أن تحدّ من حجم التضخم وتوقف تدهور «عملتها» القديمة «الكروزيرو»، بواسطة خطة مبتكرة تعرف باسم «بلانو ريال» (Plano Real). استطاعت من خلال هذه الخطة تثبيت الأسعار والأجور ووقف التدهور والتضخم، ومن ثم ألغت عملتها القديمة واعتمدت عملة جديدة هي «الريال» الموازية في قيمتها الدولار الأميركي، وبذلك استطاعت استقطاب الكثير من الشركات العالمية ورؤوس الأموال للاستثمار في المجالات المختلفة، لوفرة المواد الخام ورخص اليد العاملة ولكثرة الأسواق والاستهلاك سواء المحلي أو الإقليمي

## ■ الخصخصة قوة دافعة وشراكة داعمة:

كما قامت البرازيل على مبدأ خصخصة الكثير من مؤسساتها العامة لدول ومؤسسات مالية ، فقد باعت أسهمًا كثيرة من شركاتها لهذه الدول وجعلتها شريكًا معها في إعادة تفعيل عمل هذه المؤسسات وزيادة إنتاجها، كما أنها سمحت للاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال بالتدفق للعمل في المجالات الصناعية والزراعية والمناجم واستخراج النفط والذهب واستغلال الغابات وغيرها من مجالات الإنتاج.

ويرجع الفضل في نهوض البرازيل السريع إلى رئيس البرازيل الاسبق لولا دي سلفا الذي استند بشكل أساسي على مرتكزات ثلاثة (الادارة، والحس الطبقي، ورؤية شاملة للعلاقات السياسية والدولية) وهذه المرتكزات هي من نقلت البرازيل لاحقاً من مجرد دولة تخضع للإملاءات الى دولة فاعلة اقليمياً ودولياً، ويتضح ذلك عبر دور البرازيل في مجموعة (BRICS)

تحولت البرازيل من دولة "مفلسة" و"مديونة من البنك والصندوق الدولي بداية عام 2002م ب 250 مليار دولار الى أن اصبح الصندوق الدولي هو المديون للبرازيل في عام 2010 بـ 14 مليار دولار!!!

بنى لولا الكثير من البرامج الإصلاحية واعطى الاولوية في عمَلُه لبرامج العدالة الاجتماعية، وشرع في تطبيق حزمة من البرامج الخاصة بالقضاء على الفقر والجوع منها برنامج ( صفر جوع) وبرنامج مساعدة الفلاح البرازيلي، ونجح في اشراك المجتمع المدني في تصميم هذه الاستراتيجيات وتطبيقها للقضاء على الفقر المدقع بشكل منهجي مدروس، حتى تمكن خلال خمس سنوات فقط من إنقاذ ٢٤ مليون شخص من الفقر، وأطلق الشعب عليه ألقاباً عدّة مثل "المخلص" و "نصير الفقراء والجياع".

تراجعت في ولايته الاولى نسبة سوء التغذية لدى الأطفال في بلاده (٤٦٪) حتى ان برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة خَص الرئيس لولا في أيار ٢٠١٠، بلقب "البطل العالمي لمكافحة الجوع"، ولم يكتفي بذلك فقط بل قدم برنامج (pro Uni) دعماً لطلاب العائلات الفقيرة، وخلال الولايتين الرئاسيتين لـ لولا دا سيلفا خلق ١٤ مليون وظيفة، وارتفعت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور بنسبة (٥٣.٦%).

بشكل عام فان النموذج التنموي البرازيلي يعد من النماذج الرائدة في العالم والتي تستحق الدراسة والتحليل، فبالرغم من استمرار الحكم العسكري لأكثر من نصف قرن، إلا ان البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبرالية تحمي مصالح الطبقة العليا، حتى نجحت خلال السنوات العشر الاولى من

الالفية الثالثة في اخراج أكثر من 20 مليون مواطن من الفقر، والدفع بحوالي 30 مليون نسمة الى الطبقة المتوسطة، كما تعد هذه السياسات مفتاح النجاح الحقيقي للتجربة البرازيلية.

## ■ وبشكل عام يمكن لليمن الاستفادة من التجربة البرازيلية من خلال:

1- الاهتمام بالاقتصاد لا يمكن ان يتم بمعزل عن اصلاحات سياسية و اجتماعية .

2- المواطنون أهم اكثر حرصا وقدرة على تحديد احتياجاتهم واشراكهم في القرارات الاقتصادية هي خطوة في اتجاه التنمية المستدامة.

3- القضاء على الفقر وتقديم الدعم للمجتمعات الاقل نمو ليست افكار قديمة أو غير مناسبة لعصرنا الحالي بل هي خطوة في سبيل تعزيز قدرات المجتمع المعيشية وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم وجزء من عملية التنمية الشاملة ويجب أن تكون الهدف الرئيسي لأي حكومة.

4- توافر الارادة السياسية والدعم المجتمعي هي احد اهم متطلبات تحقيق التنمية فبدون ارادة لا يمكن تواجد الخطة الفاعلة وبدون الدعم المجتمعي لا يمكن أن توجد القوة الدافعة لعملية الانطلاق للتنمية.

## إلى من يهمه الأمر

# انقاذ الريال بالاعتماد على الذات

تماهيا مع حاجات ومتطلبات وهموم البلد الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية الخطيرة وترجمة لتوجهات الرابطة في المساهمة الإيجابية في تقديم حلول ومعالجات ورؤى تساعد المعنيين في حلحلة ازمة البلاد المتراكمة والمعقدة عقدت ورشة عمل نقاشية بعنوان: "اسعار الصرف في اليمن... العوامل والمؤثرات والحلول" وها نحن هنا نعلنها رسالة شفافة الى من يهمه الامر عسى ان تجد طريقها للتنفيذ من ضمن برامج الاصلاحات والتي طال حولها الحديث دون ان تجد طريقها للفعل وتلك المعالجات هي:

1) ضرورة إيقاف الحرب الدائرة وإحلال السلام، والتنسيق مع المجتمع الدولي على حيادية الاقتصاد، ووقف استخدام الاقتصاد كوسيلة من وسائل الحرب، خاصة فيما يتعلق بحرب طبعات الريال، مع أهمية توحيد سوق الصرف.

2) الاهتمام بتحصيل موارد الدولة المختلفة من ضرائب وجمارك ورسوم ومتحصلات بيع النفط والغاز والمعادن وغيرها من الإيرادات بالعملات المحلية والأجنبية، وتوريدها إلى الحسابات الحكومية المختلفة لدى البنك المركزي عدن.

3) ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي، بما فيها تقليص حجم البعثات الدبلوماسية الخارجية، واقتصارها على النفقات الأساسية.

4) التوقف عن طباعة الريال اليمني دون وجود غطاء كافي من السلع والخدمات، ورصيد كافي من العملات الأجنبية.

5) الاستمرار في المزادات التي يجريها البنك المركزي في بيع العملة الأجنبية، مع أهمية استخدامها بشفافية لأغراض تدعيم العملة المحلية والحد من ارتفاع الأسعار، وان يتم توجيهها لدعم استيراد المواد الغذائية الأساسية كأولوية قصوى.

6) أهمية تقديم الدعم والإعانات وتمويل المشاريع التنموية من قبل المانحين لتقوية الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.

7) حتمية التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي في مجال السياسات المالية والنقدية، واستحداث إصلاحات اقتصادية عاجلة لإعادة الدورة الاقتصادية في البلد.

8) تفعيل قرارات مجلس الوزراء الخاصة بحضر استيراد السيارات المستخدمة والدراجات النارية والمفرقعات والألعاب النارية، لما لذلك من أثار سلبية في زيادة الطلب على العملات الأجنبية، والاقتصار على استيراد المواد الأساسية التي تلبي حاجة المواطن.

9) دراسة إمكانية إعادة النظر بنظام سعر الصرف الحر، بالتحول إلى نظام سعر الصرف الحر المدار، ومرافقة ذلك بتفعيل الأدوات الرقابية التي تضبط سوق الصرف.

10) إعادة الثقة في القطاع المصرفي، وتمكين البنوك التجارية من أداء دورها المناط بها بعيدا عن التجاذبات السياسية، وقصر أعمال شركات ومنشئات الصرافة على أعمالها وفقا والقوانين المنظمة لعملها، وضبط سوق الصرافة.

11) تحرير أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتغذية الأرصدة الخارجية للبنوك، وتسهيل عملية فتح الاعتمادات لاستيراد السلع الأساسية.

12) توريد الإعانات والهبات والمساعدات الإنسانية الخارجية بالعملات الأجنبية إلى حسابات البنك المركزي لتعزيز موقف الريال اليمني.

13) الاستعانة بدوي الخبرات والأكاديميين والمتخصصين في مجالات السياسات المالية والنقدية، لتقديم دراسات ومعالجات واقعية لمشكلة أسعار الصرف.

د. حسين الملعسي

# #ولا_أسهل
# من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com